

مجلس الأمن

مؤقت

السنة التاسعة والستون

الجلسة **٧٤٥٥**

اليوم، الأربعاء، ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم/السيدة أدنين	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد ألانغ
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد لي يونغشين
	فرنسا	السيد ستيلان
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيد مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ملفين
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير

1516541 (A)







ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2015/340)

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2015/341)

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2014/342)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيسة السابقة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي الجلسة العلنية الأولى التي يعقدها المجلس خلال شهر حزيران/يونيه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيدة ريموندا مورموكايتي، الممثلة الدائمة لليتوانيا، على رئاستها للمجلس خلال شهر أيار/مايو. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس، عندما أعرب عن عميق التقدير للسفيرة مورموكايتي ووفد بلدها، على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2015/340)

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2015/341)

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2014/342)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2015/340 و S/2015/342، اللتين تضمننان، على الترتيب، رسالتين مؤرختين ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/341، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو

٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لأمثل أمام المجلس لأقدم تقريرا عن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وستكمل ملاحظاتي التقريرين الخطيين اللذين قدمتهما مؤخرا المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والآلية (S/2015/342 و S/2015/341، على التوالي)، ويحدوني الأمل في أن يزيدا توضيح أوجه النجاح والتحديات التي واجهت هاتين المؤسستين على مدى نصف السنة الماضية.

ولكن قبل أن أتناول هذه النقاط، أود أن أهنئ ماليزيا على توليها رئاسة مجلس الأمن. كما أود التأكيد على امتناني للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن، وخاصة لشيلي على دورها في قيادة الفريق. أخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للمساعدة الحاسمة الأهمية التي قدمها مكتب الشؤون القانونية إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. إن المستشار القانوني، السيد ميغيل دي سيربا سواريث، قائد بارز في قضية العدالة الدولية؛ ويدعمه باقتدار الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، السيد ستيفن ماتياس.

أتناول أولاً المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. لقد واجهت المحكمة عددا من التحديات التي، للأسف الشديد، قد أسفرت عن حالات تأخير في القضايا. ويرد في تقرير استراتيجية الإنجاز المقدم في أيار/مايو (S/2015/340، الضميمة) المدد المحددة وأسباب هذه التأخيرات. وبعض هذه التغييرات للتوقعات السابقة ناجم عن عوامل خارج سيطرتنا، مثل الحالة الصحية للمتهمين واكتشاف أدلة جديدة. وعلى وجه الخصوص، يُعزى تعليق محاكمة السيد غوران هادزيتش مؤقتا لأسباب تتعلق بحالته الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، خفضت محاكمة السيد راتكو ملاديتش إلى أربع جلسات أسبوعيا، عقب مشورة طبية، وأعيد فتح الباب أمام مرافعات الادعاء في تلك المحاكمة بعد اكتشاف أدلة جديدة. وأخيرا، أشير إلى أن صحة السيد فوييسلاف شيشيلي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ للمحكمة.

إن التطورات الصحية السلبية المتعلقة بالمتهمين واكتشاف أدلة جديدة، هي بحكم طبيعتها، من العوامل التي يصعب التنبؤ بها أو تجاهلها حينما تنشأ. ومع ذلك، يمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس، أن قضاة دوائر المحاكم في القضايا التي تأثرت يبذلون كل جهد ممكن للحد من فترات التأخير المرتبطة بهذه العوامل، مع كفالة أن تفي المحكمة بالتزامها بتوفير الرعاية الطبية المناسبة للمحتجزين وإتاحة تقديم الأدلة ذات الصلة إلى المحكمة.

ولعل أكثر الأسباب شيوعا لحالات التأخير في قضايا معينة، هو تناقص عدد الموظفين، ولا سيما فيما بين موظفي الرتب العليا والوسطى في أفرقة الصياغة القانونية المعينين لدعم عمل القضاة. وكما يعلم أعضاء المجلس الذين تابعوا تقاريرنا على مدى السنوات الماضية بلا شك، حذرت المحكمة كثيرا من المشاكل التي يمكن أن يسببها هذا التناقص. فقد اتخذنا جميع الخطوات التي سمح لنا باتخاذها لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك الحصول على استثناءات من قواعد معينة في النظام الإداري للموظفين واتخاذ مبادرات لتحسين الروح المعنوية للموظفين.

كانت هذه الجهود فعالة حتى حد معين، ولكنها لم تكن كافية. في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، قبل عدد من موظفي الرتب المتوسطة والعليا الذين يتمتعون بخبرة واسعة النطاق على مستوى قضايا معينة وظائف في مؤسسات أخرى بإمكانها ضمان فترة عمل أطول. وتصرفت المحكمة بسرعة للاستعاضة عنهم في أقرب وقت ممكن، ولكن لا مناص من أن الموظفين الجدد لا يتمكنون على الفور من مضاهاة مستوى المعرفة الواسعة النطاق الخاصة بالقضايا للذين رحلوا بعد

أن أمضوا سنوات غارقين في سياق قواعد الإثبات والتاريخ الإجرائي لفرادى القضايا.

بالاشتراك مع الفريق العامل التابع للمجلس ومكتب إدارة الموارد البشرية، تواصل المحكمة دراسة جميع الخطوات التي يمكننا اتخاذها بغية التصدي لتناقص عدد الموظفين في هذه السنوات الأخيرة ذات الأهمية الحاسمة في حياة المحكمة. وعلى المستوى الشخصي، منذ اللحظة التي أدركت فيها إمكانية التأخير في القضايا، قدت الجهود المبذولة لتحديد المشاكل والوسائل المحتملة لحل لها، أو الحد من تأثيرها. وبصفة خاصة، أصررت على أن يقدم رئيس قلم المحكمة لأفرقة الصياغة الرئيسية جميع الموارد الممكنة؛ على سبيل المثال، في قضية استئناف برليتش التي يتوقع استكمالها في الجزء الأخير من عام ٢٠١٧، ضاعفت عدد أعضاء فريق الصياغة.

ويؤسفني كثيرا أنني لست في موقف يمكنني فحسب من تقديم إفادات إيجابية اليوم. وبصفتي رئيسا للمحكمة، أقبل تحمل المسؤولية الكاملة عن هذه التأخيرات. ولكني أحث المجلس على النظر في حالات التأخير التي ناقشتها توا في السياق الأوسع نطاقا. بطبيعة الحال، من الواضح تماما أن المحكمة يجب أن تواصل وتضاعف جهودها الرامية إلى اعتماد استراتيجيات للحد من التأخير في الدعاوى الجارية إلى الحد الأدنى؛ ينطوي هذا الالتزام على كل من حقوق المدعي عليهم وموارد المجتمع الدولي. ويمكنني أن أؤكد للأعضاء أن القضاة والموظفين يعملون جاهدين لإنجاز الأعمال القضائية بأسرع ما يمكن، مع الحفاظ على التزامنا بإجراء محاكمات ودعاوى استئنافية عادلة من الناحية الإجرائية.

غير أنه في الوقت نفسه، ومع النظر من خلال منظور أوسع نطاقا، فإن المحكمة تواصل إحراز تقدم كبير. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أحكام استئناف في قضيتين، في قضية بابوفيتش وآخرون الضخمة وقضية توليمير المعقدة. وبنهاية هذا العام، تشير التوقعات المقدمة من رؤساء دوائر المحكمة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ستكون قد أنجزت عملها في جميع القضايا ما عدا محاكمتين ودعوتي استئناف. في حين عانت مختلف القضايا من التأخير، يمكن أن تحسب كلها كمسألة أشهر، ولا يزال من المتوقع استكمال آخر القضايا في عام ٢٠١٧، كما هو متوقع في التنبؤات السابقة للمحكمة.

بل الأهم من ذلك، لا تزال إسهامات المحكمة لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية بمثابة رمز هام للغاية لالتزام المجتمع الدولي بتحقيق العدالة عن الجرائم التي ارتكبت في الحروب اليوغوسلافية، وللهدف الجدير بالثناء لمنع تكرارا ارتكاب جرائم خطيرة مثل تلك التي تشكل عبئا ثقيلا على أي سرد تاريخي للقرن الماضي.

سأسافر قريبا إلى يوغوسلافيا السابقة للمشاركة في إحياء ذكرى الفظائع التي ارتكبت في سريبرينيتشا، وفي أماكن أخرى. أدرك أن أعمال المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن إلا أن تقدم قدرا صغيرا من العزاء للأفراد والمجتمعات الأوسع نطاقا الأكثر تأثرا بهذه الأفعال الشنيعة. لكن حتى مع إدراكنا جميعا بمحدودية قدرة المحاكم الجنائية الدولية، يجب أن نقدر أيضا الطابع الفريد الذي تتميز به المحاكم مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي الحقيقة، إنني مقتنع بأنَّ إدانة المجتمع الدولي المتزايدة للانتهاكات الخطيرة، والمُعرب عنها عبْر إنشاء المحاكم الجنائية الدولية والدعم المتواصل لها، كان لها تأثير مادي على مجريات الحرب في كل مكان وخفَّفت – كما آمل بإخلاص – من معاناة المتضررين بالنزاع. وأعتقد أنَّ هذا هو الإرث الذي سيُذكَر ويُحتفى به، حينما يُكتَب تاريخ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وليس التأخيرات المحدودة في مواعيد الإنجاز المتوقعة.

أنتقل الآن إلى الآلية. ويسرُّني جداً أن أؤكد أنَّها، كما جاء في التقرير المرحلي لشهر أيار/مايو، ما فتئت تُعتبَر بمثابة مثال على أفضل الممارسات، مُتمِّمة عملها القضائي والإداري بمستوى رفيع وبكفاءة. وقد كانت الآلية محظوظة في هذه الجهود بالتعاون المتميِّز من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومثيلتها ليوغوسلافيا السابقة، لدى تولِّيها بشكل متزايد المسؤولية عن المهامّ التي كانت تضطلع بها المحكمتان ذات يوم.

وفي ما يتعلق بالعمل القضائي، يمكنني الإفادة بأنني ترأستُ في كانون الأول/ديسمبر الفريق الذي أصدر حكماً استئنافياً في قضية نغيراباتواري. وكان ذلك أول حُكْم للآلية، وقد تم إصداره دون تأخيرات في الجدول الزمني الطموح الذي سبق وإبلاغ مجلس الأمن به. وأصدر قضاة الآلية أيضاً عدداً من القرارات والأوامر بشأن عرائض تتناول مجموعة متنوعة من المسائل، ومن بينها مسائل تتعلق بإنفاذ الأحكام، وتعديل تدابير السرِّية وطلبات لمراجعة الأحكام والتعاون مع السلطات القضائية الوطنية. وكلِّي أمل في أن يواصل قضاة الآلية والأفرقة القضائية الصغيرة الداعمة في الدوائر أداء العمل القضائي الجاري بكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت دوائر الآلية قوائم وإجراءات تتيح لنا الفصل في الأعمال المقبلة المتعلقة بالمحاكمات والطعون بكفاءة وبأسلوب يحترم أعلى الضمانات الإجرائية.

وبالإضافة إلى الاضطلاع بالعمل الجاري، اعتمد قضاة الآلية في الشهر الماضي مدونة للسلوك القضائي. وهذه المدونة تحدد المبادئ الأساسية التي ستوجِّه قضاة الآلية بشأن مسائل مثل الاستقلالية والنزاهة والسرِّية والأنشطة الخارجية. واعتماد المدونة تجسيد لالتزام قضاة الآلية بأعلى المعايير الأخلاقية.

كما تحرز الآلية تقدما كبيرا في تولِّي المسؤولية عن مهامّ أخرى للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومثيلتها ليوغوسلافيا السابقة. والأمر الجدير بالذكر أكثر من غيره أنَّ الآلية أحرزت تقدماً مطَّرداً في إيجاد قدرة إدارية صغيرة وقائمة بذاتها في ضوء الإغلاق الوشيك لمحكمة رواندا والجهود المتواصلة التي تبذلها محكمة يوغوسلافيا السابقة لنقل المسؤوليات. ويُكمل هذه الجهود التوقيع على اتفاق دولة مضيفة مع هولندا والتنفيذ المستمر للاتفاق الموازي الذي أُبرِم مع تنزانيا في وقت سابق. وقد قدم هذان البلدان ورواندا مساعدة هامة لمكاتب الآلية الموجودة في أراضي كل منها.

وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت الآلية تقدماً كبيرا في عدد من المجالات الأخرى. فإنشاء مقرنا الجديد في أروشا متواصل ويسير وفقاً للجدول الزمني، حيث من المزمع أن ننتقل إليه في السنة المقبلة. وقسم المحفوظات لدينا يتولى المسؤولية عن نسبة مئوية متزايدة من مواد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومثيلتها ليوغوسلافيا السابقة، وقد جرى مؤخراً تعزيز رصدنا للقضايا المُحالة إلى السلطات القضائية الوطنية، وذلك بتولي فرع لجنة الحقوقيين الدولية في كينيا المسؤولية عن رصد القضايا المُحالة إلى رواندا.

وكما ذكرتُ من قبل، يبقى تحديان رئيسيان يواجهان الآلية. ويتعلق الأول بمذكرات التوقيف غير المنفَّذة بحق بقية متهمي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والذين لَمَّا يتمّ القبض عليهم بعد، ومن بينهم ثلاثة يتوقَّع أن تتولى الآلية محاكمتهم. وتمكن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من حصر جميع المتهمين أمامها يمثل رمزا قويا لتصميم المجتمع الدولي على إنهاء الإفلات من العقاب. ويجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يواصلوا بل أن يزيدوا جهودهم للقبض على بقية الفارِّين من محكمة رواندا. وقيادة المجلس في هذا الصدد تبقى أساسية.

والتحدي الثاني الذي يواجه الآلية هو الذي يشكله الأشخاص الذين برَّأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الذين أكملوا الأحكام الصادرة عن المحكمة. وقد تولَّت الآلية المسؤولية عن المسائل المتبقية المتعلقة بالانتقال قي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد اعتمدنا خطة استراتيجية تحدد سبُل

التصدي للتحديات التي تفرضها مسائل الانتقال المتعلقة بهذه المجموعة من الأفراد. وتخطيطنا يركِّز على خطوات محددة يمكنها أن تشجع إعادة التوطين وأن تقلل أيضاً التكاليف التي يتحملها المجتمع الدولي، وذلك تمشيا مع التزام الآلية بالكفاءة وخفض التكاليف. لكننا نواصل اعتمادنا على الجهود الطيبة للمجتمع الدولي لتوفير فرص ملائمة للانتقال. وكما ذكرتُ سابقاً، إنها لمسؤولية أساسية وضرورة إنسانية حتمية أن يُعاد توطين العدد الصغير من الأفراد الذين برَّأتهم محكمة رواندا أو أكملوا الأحكام الصادرة بحقهم. وأكرر أن القيادة المستمرة للمجلس بشأن هذه المسألة هامة جداً.

ولا يسعني أن أختتم تقريري بشأن الآلية دون أن أؤكِّد مجدداً امتنان قضاتها وموظفيها على الدعم الهائل الذي تلقَّيناه من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب الشؤون القانونية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عن الدعم من الحكومات الوطنية. وبينما نرقى إلى مستوى تحدي تقديم مثال على أفضل الممارسات في مجال العدالة الجنائية الدولية، ندرك أن جهودنا لم تنجح إلاَّ بفضل هذا الدعم المتواصل.

وكما هي الحال دائماً، يتضمَّن تقريري اليوم وصفاً لأوجه التقدم والتحديات كليهما. ومن الحتمي، ربما، أن المؤسسات ذات الولايات الجريئة مثل ولايات المحاكم الجنائية الدولية لن تكون قادرة أبداً على أن تلبي بشكل شامل جميع التطلعات العالية لأصحاب المصلحة الكثيرين في هذه المؤسسات. ولكنني أستطيع أن أؤكد لمجلس الأمن أنَّ قضاة وموظفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية يسعون جاهدين كل يوم لإحراز تقدم بشأن المهمة المُلهمة التي أنيطت بنا. وإلى جانب شركائنا من جميع أرجاء العالم، تلتزم محكمة يوغوسلافيا السابقة والآلية بمواصلة النضال لإنهاء الإفلات من العقاب وبدعم تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي وفي جميع أرجاء العالم من خلال عملنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي يونسِن.

القاضي يونسِن (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتقديم تهانئي لممثل ماليزيا، سعادة السيد رملان بن إبراهيم، الذي يترأس وفد بلده مجلس الأمن في حزيران/يونيه.

كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بممثلي إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا، الذين انضموا إلى المجلس بعد إحاطتي الإعلامية الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7332). وأتمنى لهم كل النجاح خلال فترة عملهم. وبالنيابة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أود أيضا أن أعرب عن امتنان المحكمة بأكملها لجميع الحكومات الأعضاء في المجلس على الدعم الذي قدمته ونحن نقترب من إنجاز ولايتنا وإغلاق المحكمة.

وأرجو أن تسمحوا لي مرة أخرى بأن أعرب عن تقديري الصادق لمستشار الأمم المتحدة القانوني، السيد ميغيل دي سيربا سواريث؛ وللأمين العام المساعد للشؤون القانونية، السيد ستيفان ماتياس؛ ولموظفي مكتب المستشار القانوني على الدعم المستمر الذي قدموه باعتبارهم جهة اتصال بين المحكمة ومجلس الأمن.

ولا يزال من دواعي شرفي الكبير أن أقدم لأعضاء مجلس الأمن آخر المعلومات عن التقدم المحرز صوب إنجاز ولايتنا، لا سيما أن من المتوقع أن تكون هذه إحاطتي الإعلامية قبل الأخيرة أمام المجلس.

أولا، سأقدم آخر المعلومات عن التقدم الذي أحرزته الأعمال القضائية. ويسرني أن أبلغ بأن دائرة الاستئناف أنجزت الآن أعمالها فيما يتعلق بجميع دعاوى الاستئناف المقدمة في الأحكام الابتدائية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية

لرواندا، باستثناء قضية واحدة، هي قضية نيراماسوهوكو وآخرين (بوتاري) المتعلقة بستة أشخاص.

فبعد المرافعات الشفوية في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وصلت قضية بوتاري الآن إلى مرحلتها النهائية، وهي صياغة الحكم. وعلى نحو ما أبلغ به سابقا، فإن نطاق الاستئناف وتعقده، ومغادرة الموظفين ذوي الخبرة، وضرورة البت في الدعوى السابقة للاستئناف التي اتسمت بضخامتها قبل الاستماع إلى المرافعات الشفوية أمور أثقلت كاهل فريق الاستئناف وسببت ضغطا كبيرا على عبء العمل الملقى على عاتقه. وبالرغم من ذلك، لا يزال يتوقع إصدار حكم دائرة الاستئناف في قضية بوتاري في وقت لاحق هذا العام، وبشكل أكثر تحديدا، نتوقع أن يصدر الحكم في الربع الأخير من عام ٢٠١٥. ولا يزال من المتوقع أن يتم الإغلاق الرسمي للمحكمة قبل نهاية عام ٢٠١٥، بعد إصدار الحكم. وأشيد بالقضاة وبجميع موظفي الدعم على الأعمال الهائلة التي يواصلون القيام بها لكفالة إنجاز دعوى الاستئناف الكبيرة للغاية والمعقدة في قضية بوتاري على النحو المقرر لها.

كما أود أن أشير إلى أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي ضوء الإطار الزمني المتوقع لإنجاز دعوى الاستئناف المقدمة في قضية بوتاري وبالنظر لمشاركة القضاة الحاليين في نظر القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، التمست من الأمين العام أن ينقل إلى المجلس طلبي تمديد فترات عمل قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبالنيابة عن المحكمة وزملائي القضاة، أرجو أن تسمحوا لي بالإعراب عن امتناننا على الدعم الذي أبدته الدول الأعضاء في القرار ٢١٩٤ (٢٠١٤)، الذي منح التمديدات المطلوبة.

وبالنظر للأعمال الهامة التي تضطلع بها دائرة الاستئناف ومراعاة لالتزامها باستكمال دعوى الاستئناف الوحيدة المتبقية لنا بدون تأخير، أرى أن من الأهمية بمكان لي وللمجلس أن نشيد بالتفاني والالتزام الذي أبداه جميع قضاة المحكمة وموظفوها في لاهاي وفي أروشا، الذين عملوا في نطاق مواعيد نهائية ضيقة للغاية لضمان أن نحقق أهدافنا المتعلقة باستراتيجية إنجاز المحاكمات. كما أود أن أشيد بالرئيس ميرون على قيادته دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأن أشكره على المساعدة التي يقدمها فيما يتعلق بنقل المهام إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية وإلى شخصي بصفتي القاضي المناوب لفرع أروشا التابع للآلية. ومن الأهمية بمكان أيضا الإشادة بأعمال المدعي العام جالو وقلمي المحكمة السيد مايولا والسيد هوكينغ فضلا عن أعمال مكاتبهم، وهم جميعا كانوا مفيدين في التقدم الذي أحرزناه صوب إنجاز المحاكمات ونقل المهام إلى الآلية.

وعلى نحو ما فعلته في الماضي، أود الآن أن أطلع المجلس بإيجاز على التطورات المستجدة في مسألة تعويضات الضحايا. وكما أبلغ المجلس في السابق، فقد استكملت المنظمة الدولية للهجرة مشروع مسح تقييمي بشأن مسألة التعويضات والسبل الممكنة للمضي قدما وقدمت المشروع إلى حكومة رواندا. وحالما يستكمل التقرير، وهو ما ينبغي أن يتم في الأشهر المقبلة، سينقل إلى أصحاب المصلحة المعنيين وسيخطط للقيام بأنشطة المتابعة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتجديد الثناء على الجهود التي يجري بذلها لضمان استمرار المشروع في المضي قدما.

وأتناول الآن المسألة المثيرة لغاية الانزعاج المتعلقة بنقل الأشخاص الذين حُكم عليهم بالبراءة أو أدينوا وأفرج عنهم وما زالوا يقيمون في أروشا. فلا تزال مسألة نقل هؤلاء الأشخاص مسألة صعبة، وبعضهم ظلوا يقيمون في أحد البيوت الآمنة للأمم المتحدة لأكثر من عقد من الزمان، وعرضت المسألة لينظر فيها المجلس في عدة مناسبات. وفيما تجري المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التحضيرات لإغلاق أبوابها، فأن من المناسب أن تنقل تلك المهمة الهامة إلى الآلية، التي تولت في كانون الأول/يناير المسؤولية عن نقل من برئت

ساحتهم وأفرج عنهم في أروشا ورعايتهم. ومع ذلك، وحتى إغلاق المحكمة، فإنها لا تزال ملتزمة بتقديم أي دعم ومساعدة تطلبها الآلية. وفي ذلك الصدد، مرة أخرى نناشد المساعدة العاجلة من مجلس الأمن لإيجاد حل مستدام للمسألة.

وأتناول الآن موضوع نقل المهام إلى الآلية. ومن دواعي اعتزازي أن أبلغ بأن اعتماد الآلية على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تقديم الخدمات الإدارية وغيرها من الخدمات قد تقلص بقدر كبير، وبأن الآلية لا تزال تتولى المسؤوليات، عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وتمشيا مع الترتيبات الانتقالية. وتقع على الآلية الآن المسؤولية الكاملة عن رصد جميع القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية: ومع ذلك، تواصل المحكمة تقديم المساعدة إلى الآلية عن طريق توفير مراقبين مؤقتين في القضايا الفرنسية.

وأود أن ألفت انتباه المجلس والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين إلى عدة قضايا لانتهاك حرمة المحكمة/شهادة الزور المعروضة على المحكمة. ففي أيار/مايو، وكجزء من استعراض مستفيض للأعمال القضائية التي تمر بمرحلة الانتقال إلى الآلية، تحدد أن هناك في الواقع أربع قضايا لانتهاك حرمة المحكمة/شهادة الزور معروضة على المحكمة. وتم تأكيد تلك اللوائح للاتهام قبيل ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وعملا بالترتيبات الانتقالية الواردة في المرفق ٢ من القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تظل هذه القضايا من مسؤولية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبالنظر إلى أن جميع المشتبه بهم في عداد الفارين وأنه حتى لو بدأت المحاكمات اليوم من المرجح ألا تتمكن المحكمة من إنجاز المحاكمات قبل إغلاقها، فإنني خصصت هيئات قضاة لاستعراض لوائح الاتهام للتأكد مما إذا كانت هناك ضرورة لإتخاذ أي إجراء قبل إغلاق المحكمة من أجل الحفاظ على إمكانية أن تقوم الآلية بالنظر في هذه القضايا.

وفيما يتعلق بمحفوظات المحكمة، لا تزال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا متفانية في ضمان تجهيز السجلات بطريقة تسهل إدارتها بفعالية بعد نقلها إلى الآلية. ويسرني أن أبلغ بأنه اعتبارا من ٥ أيار/مايو، نقلت المحكمة إلى الآلية أكثر من ١ ٧٠٠ متر خطي من السجلات التي تشمل أكثر من ٧٥ في المائة من السجلات المادية المنتظر نقلها. وفُرزت السجلات القضائية المتعلقة بقضية بوتاري لنقلها بعد صدور حكم الاستئناف، في حين نقلت جميع السجلات الأخرى، أو من المقرر نقلها قبل إغلاق المحكمة. وبالرغم من التحديات التي يمثلها حجم السجلات وطابعها وتقليص الموارد البشرية، فإن المحكمة تأمل أن ينجز تجهيز سجلاتها ونقلها في الموعد المحدد.

وما دمت أتوقع أن أقدّم إحاطة إعلامية واحدة فقط إلى المجلس بعد اليوم، بصفتي رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أود أن أختتم ملاحظاتي بكلمة عن إرث المحكمة. فإلى جانب العمل القضائي الذي ما زال يستحوذ على معظم اهتمامنا، اتخذت المحكمة من إغلاقها الوشيك فرصة للتأكد من الحفاظ على الدروس المستفادة من إنشاء المحاكم الجنائية الدولية المخصصة وتشغيلها وإغلاقها لصالح الأجيال المقبلة، وتقاسمها مع المحاكم التي ستعقب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الدولية والمحلية منها على حد سواء.

لقد أتاحت الذكرى السنوية العشرين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فرصة مثل حضور ممثلين من مختلف المحاكم والأوساط الأكاديمية الذين سافروا إلى أروشا ولاهاي ونيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لتقييم أثر المحكمة على السلم والمصالحة في رواندا. وسمحت تلك الأحداث بإجراء المناقشات بشأن المبادرات التي أنشأتها محكمة رواندا لتبادل الممارسات التي أُرسيت مع المؤسسات القضائية المستمرة، فضلا عن المبادرات الأخرى، مثل دليل أفضل الممارسات الذي أنشأه مكتب المدعية العامة بهدف مساعدة المحاكم الدولية والوطنية الأخرى على الاستفادة من خبرة محكمة رواندا.

وعُقدت مؤخرا حلقة عمل عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في الدوائر في مقر المحكمة الجنائية الدولية، شارك فيها ممثلون من المحكمة الخاصة للبنان، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية في مناقشات بشأن الجوانب التقنية لتقديم المساعدة القانونية إلى السلطة القضائية في الفترة السابقة للمحاكمة وأثناء مرحلتي المحاكمة والاستئناف. ويسرّت حلقة العمل أيضا مناقشات عمّا يمكن القيام به لضمان الحفاظ على الدروس المستفادة في إدارة المحاكمات استنادا إلى خبرة المحكمة الجنائية الدولية بعد إغلاقها.

وأود أن أثني على جميع المشاركين في تنظيم حلقات العمل هذه، وآمل أن تستمر لأنها توفر منتدى هاما للتعلم من الماضي عن طريق دراسة ما هو صالح وما هو بحاجة إلى التحسين، فضلا عن كيفية تطوير المؤسسات القضائية على نحو مستمر.

وكما هو الحال دائما، فإنه لامتياز فريد بالنسبة لي أن أخاطب المجلس باسم المحكمة، وأود أن أعرب عن امتناننا للدعم المستمر الذي تقدمه حكومات الدول الأعضاء في المجلس. وإذ نتخذ الترتيبات اللازمة لإغلاق المحكمة، لا تزال المساعدة المستمرة التي يقدمونها بالغة الأهمية في الجهود التي نبذلها لضمان إغلاق أبواب المحكمة بإنجاز ولايتها وكفالة سلامة إرثها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي يونسن على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتز.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن التقدم الذي أحرزه مكتب المدعية العامة نحو إنجاز ولايتنا. لقد أوشكنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير هذه من إنهاء عملنا على المحاكمات ودعاوى الاستئناف التي تنظر فيها المحكمة. وكما أحاط المجلس علما من قبل، فسوف تستمر أربع محاكمات في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وفي قضية ملاديتش ما زال الدفاع يقدم أدلته. لكن وكما سبقت الإشارة، يعتزم مكتبي إعادة فتح قضية الادعاء العام لفترة قصيرة مرة أخرى في وقت لاحق من هذا الشهر بهدف تقديم أدلتنا المكتشفة مؤخرا على المقابر الجماعية في توماشيكا. وسنستخدم تسع ساعات في قاعة المحكمة لتقديم أدلتنا.

وفيما يتعلق بقضية هاديتش، فقد رفُعت المحاكمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بسبب اعتلال صحة المتهم ولم تُستأنف بعد. وفيما يتعلق بقضيتي شيشيلي وكارادجيتش، فما زلنا في انتظار الأحكام الابتدائية التي يتوقع صدورها في وقت لاحق من هذا العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت أحكام استئناف في قضية بوبوفيتش وآخرين، وكذلك في قضية توليمير، وهي تؤكد إلى حد كبير إدانة جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الإدانات التي كفلتها المحاكمة. وبالتالي، لم يبق الآن سوى ثلاث مداولات استئناف. ومن المتوقع عقد جلسات شفوية في قضايا ستانيشيتش وسيماتوفيتش وستانيشيتش وزوبليانين في وقت لاحق من هذا العام. وفي قضية استئناف برليتش وآخرين، فقد أنهينا مرافعاتنا الخطية بنجاح في الموعد المحدد. وشمل ذلك ضمن مهام أخرى، مراجعة ١٦٨ حجة دفاعية للاستئناف فضلا عن دراستها والرد عليها في نحو ١ ٠٠٠ صفحة.

لقد أنجز فريقنا تلك المهمة الهائلة في أقل من أربعة أشهر عن طريق العمل على مدار الساعة. وتركّز شعبة الاستئناف كليا الآن على التحضير لتقديم المرافعات الشفوية في جلسات الاستئناف الثلاث الأخيرة. وما تزال بلدان يوغوسلافيا السابقة تواصل التعاون مع مكتبي وتستجيب لطلبات المساعدة التي نقدمها إليها حسب الاقتضاء. ولا تزال الدول ملزمة بالتعاون معنا في جميع جوانب عملنا وسيستمر رصد ذلك الالتزام عن كثب.

ويسلّم مكتبي بأهمية النتائج التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال التعاون الإقليمي على العديد من كبرى القضايا. ويشمل ذلك التعاون الإقليمي عمليات الاعتقال المشتركة التي أجرتها السلطات في البوسنة والهرسك وصربيا. وهذه التطورات مؤشرات إيجابية على استجابة السلطات الوطنية للشواغل التي أُعرب عنها من قبل. وندعو السلطات الوطنية إلى مواصلة الالتزام الملموس بالتعاون وزيادة المساءلة الشاملة عن جرائم الحرب.

وفي الوقت ذاته، فإن من المهم الاعتراف بأنه لم يحاكم على الصعيد الوطني سوى عدد قليل جدا من القضايا الكبرى حتى الآن. وينبغي أيضا بذل المزيد من الجهد على القضايا ذات الأولوية القصوى والأكثر تعقيدا، لا سيما تلك التي تشمل المسؤولين في الرتب المتوسطة والعليا. وأصبح واضحا أن إحراز مزيد من التقدم في العدالة الوطنية الفعالة يتطلب اتباع نهج أكثر استراتيجية في التحقيق في جرائم الحرب ومحاكمتها.

لقد نوهتُ في تقاريري السابقة إلى ضرورة تحسين الإدارة والقيادة في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك. وما زال مكتبي يناقش التحديات المتبقية أمام مكتب المدعي العام، بما في ذلك الممارسة المتعلقة بتقسيم القضايا الشاملة إلى محاكمات منفصلة. بيد أن تقريري يشدد أيضا على النتائج الناجحة التي حققها مكتب المدعي العام في الجرائم ذات الصلة بالإبادة الجماعية في سربرينتشا. وندعو مكتب المدعي العام إلى كفالة تطبيق النهج الاستراتيجي والممارسات الفعالة لفريق سريبرينيتسا في التحقيقات والمحاكمات الأخرى.

وبذلك أنتقل إلى قضايا الفئة الثانية التي أحالها مكتبي في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠. وخلال زيارتي الأخيرة إلى سراييفو، لم يتمكن المدعي العام من الإبلاغ إلا عن إحراز تقدم محدود في تلك القضايا. ومع ذلك، فقد أكد بشدة اعتزام الادعاء العام البت في جميع القضايا المتبقية بحلول نهاية العام.

وفي حين تم التعهد بالتزامات مماثلة من قبل، فإننا نثق بالوفاء بها هذه المرة.

وما زلنا نرى أن في الإمكان التصدي لهذه التحديات وغيرها بطريقة ناجحة في حال توفر الملكية الوطنية للعدالة في فترة ما بعد النزاع، مع تقديم المساعدة الدولية المناسبة إليها. وسيواصل مكتبي العمل بشكل مباشر مع السلطات الوطنية، ويحثها على تحمل المسؤولية الكاملة عن عملية المساءلة، في ذات الوقت الذي يقدّم إليها المساعدة في تحسين طرائق عملها وتطبيق الدروس المستفادة من خبراتنا. وفي الاجتماعات التي عقدناها، أجمع الضحايا من جميع الفئات على رغبتهم في أن يظل البحث عن الأشخاص المفقودين أولوية رئيسية. وفي حين تحققت نتائج هامة بالفعل، فلا تزال هناك الكثير من الأُسر التي تجهل مصير أحبائها. ولا يزال ممكنا – بل ينبغي – القيام بالمزيد في ذلك الصدد.

وينبغي أن تنظر السلطات في البوسنة والهرسك على محمل الجد في التوصيات الصادرة مؤخرا عن اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين. ومن الأهمية بمكان أن يُنفّذ القانون بشأن الأشخاص المفقودين تنفيذا كاملا، وأن تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الكاملة عن ذلك العمل الهام. ومن جانبنا، ما زال مكتبي يواصل بذل الجهود المكثفة مع الشركاء الرئيسيين بهدف زيادة البحث عن الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك عبر إعادة النظر في الأدلة والمعلومات المتاحة. وإذا ما ثبت نجاح ذلك العمل، سننظر في كيفية توسيع نطاقه ليشمل دولا أخرى في المنطقة.

وختاما، يتمثل الهدف الرئيسي لمكتبي في إنجاز عملنا على وجه الاستعجال وفقا لاستراتيجية الإنجاز. وسنواصل تخفيض عدد الموظفين وفقا لإنجاز المحاكمات وإجراءات الاستئناف، فضلا عن توثيق خبراتنا وتقاسمها في الوقت ذاته.

وستحل الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في الشهر المقبل. وهي فرصة لتذكّر جميع ضحايا

النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، وللتسليم بأن الناجين ما زالوا يبذلون جهودا خارقة في بناء مستقبل أكثر سلاما. وهي فرصة أيضا ليكرر فيها المجتمع الدولي تأكيد التزامه بكفالة تحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة في الماضي، علاوة على منع تكرارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد براميرتز على إحاطته الإعلامية.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): إنني أشعر بعظيم التشريف لعرضي مرة أخرى تقريراً مرحلياً عن أعمال مكتب المدعي العام لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والتي تغطي هذه المرة فترة الأشهر الستة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

لقد بلغت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الآن مرحلة هامة في مسيرتها نحو الإنجاز والإغلاق. وفي عام ٢٠١٥، قدم مكتب المدعي العام المرافعات الشفوية في قضية المدعي العام ضد نيراماسوهوكو وخمسة أشخاص آخرين، المعروفة أيضاً باسم قضية بوتاري. وهذا هو الاستئناف الأخير والقضية الأخيرة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لذلك تكتسب جلسات الاستماع التي عقدت في نيسان/أبريل أهمية في إنهاء فصل ذي أهمية بالغة في تاريخ المحكمة وولاية مكتب المدعي العام. ونتوقع الوفاء بطلب مجلس الأمن إنجاز جميع القضايا المعلّقة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحلول نهاية عام ٢٠١٥ عن طريق صدور الحكم النهائي في قضية بوتاري قبل نهاية عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر جميع موظفي مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بل المحكمة بكامل هيئتها، الذين كرسوا منذ عدة سنوات وقتهم ومواهبهم وطاقاتهم لتنفيذ ولاية المحكمة وقضية العدالة الدولية عموماً.

وبناء على ذلك، تم إنهاء خدمة عدد كبير من موظفي المحكمة، بما في ذلك بعض أعضاء فريق استئناف بوتاري ومن بينهم موظفو السكرتارية واللغة والموظفون الإداريون الذين عملوا بلا كلل على مدى السنوات في شعبة الاستئناف بمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وذلك في أيار/مايو ٢٠١٥ في أعقاب اختتام جلسات الاستماع الشفوية في قضية بوتاري. وتم استبقاء عدد صغير من الموظفين في شعبة الاستئناف من أجل استكمال إجراءات ما قبل وما بعد الاستئناف في قضية بوتاري، فضلاً عن أنشطة الإغلاق الجارية وذات الصلة بإرث المحكمة. ويذكر المجلس أنه في وقت سابق، باختتام المحاكمات وإنشاء فرع أروشا للآلية، تم إلغاء شعب التحقيقات والشعب الابتدائية لمكتب المدعي العام.

ولا يزال مكتب المدعي العام يركز على مجالات أخرى ويحرز تقدماً في مجالات أخرى مثل المحفوظات والإفصاحات ومشاريع إرث المحكمة. في الأشهر الستة الماضية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تم إفراغ نحو ١ ١٠٠ صندوق من المواد المرتبطة بالقضايا الجارية ومعالجتها وتصنيفها ونقلها إلى مكتب المدعي العام للآلية، ولا سيما فيما يتصل بالهاربين الثلاثة من الآلية؛ فيليسيان كابوغا، وبروتايس مبيرانيا، وأوغسطين بيزيمانا. وقد سُلّم بالفعل قدر كبير من المواد في القضايا المغلقة لسجل الآلية وستستمر تلك العملية إلى نهاية عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن انتهاء خدمة الموظفين وتناقصهم لا يزال يعوق الجهود الرامية إلى إكمال العمل على المحفوظات المتبقية لمكتب المدعي العام، وتم حث الموظفين الحاليين باستمرار على مضاعفة جهودهم. وعلى الرغم من تلك العوائق، سنواصل العمل لإنجاز ما تبقى من عمل في محفوظات مكتب المدعي العام بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

ولا يزال إنجاز المشاريع القديمة وأفضل الممارسات، بما في ذلك كتابة سرد عن الإبادة الجماعية مبني على أساس الوقائع المثبتة قضائياً على يد المحكمة، في طريقه إلى الإتمام بحلول نهاية العام. في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أنجز مكتب المدعي العام تقرير خبرة المحكمة في إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية ونشره

على الموقعين الشبكيين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية، مع إبراز تحديات تمكين الولايات القضائية الوطنية للاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن التحقيق في الجرائم الدولية ومحاكمتها، فضلاً عن السبل الكفيلة بمعالجة بعض هذه التحديات. ونعتقد أن تجربة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تحمل دروساً مفيدة لتنفيذ مبدأ التكامل، وهو مرتكَز العدالة الجنائية الدولية.

وبالانتقال الآن إلى الآلية، أود الإفادة بأن مكتب المدعي العام يواصل الاضطلاع بوظائف من مكتبي المدعيين العامين لمحكمة رواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كما نص عليه نظام الآلية الأساسي. وفي نيسان/أبريل قبل بضعة أشهر، وخلال فترة إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤، قمت بزيارة رواندا واجتمعت مع مختلف المسؤولين في الحكومة الرواندية لمناقشة مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما فيما يتعلق بتعقب الهاربين وإدارة القضايا المحالة من المحكمة إلى رواندا للمحاكمة. ولا يزال مكتب المدعي العام للآلية يكثف جهوده لتعقب الهاربين الثلاثة الأكثر أهمية المحددين للمحاكمة أمام الآلية. وما زلنا ملتزمين تماماً باعتقالهم ومحاكمتهم.

ونواصل العمل عن كثب مع شركائنا في حكومة رواندا، وبخاصة هيئة الادعاء العام الوطنية، ومع الإنتربول ومع برنامج الولايات المتحدة للمكافآت المخصصة لمكافحة جرائم الحرب في إطار مكتب وزارة الخارجية الأمريكية للعدالة الجنائية على الصعيد العالمي. وقد تعزز قسم التحقيقات بمكتب المدعي العام بموظفين جدد وإضافيين، واتخذت مبادرات جديدة ووضعت أساليب عمل جديدة لتحديد مكان الهاربين وتقديمهم إلى العدالة. ومع ذلك، لا بد من أن أشدد على وجوب دعم تلك التدابير الداخلية بالتعاون الكامل من جميع الدول، ولا سيما التي يشتبه بأن المتهمين يقيمون فيها، إذا أريد لجهود التعقّب أن تنجح.

وفيما يتعلق بالأنشطة القضائية، صدر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الحكم في قضية استئناف نغيراباتواري، وهي قضية الاستئناف الوحيدة لفرع أروشا، بإدانته بالإبادة الجماعية التي أكدتها دائرة الاستئناف. وبعد إصدار هذا الحكم، تم الآن إنهاء خدمة موظفي الأفرقة المخصصة للاستئناف الذين يعالجون تلك القضية من الآلية وفقاً للسياسة العامة لإبقاء حجم موظفي الآلية في مستوى منخفض. وفي الوقت نفسه، فإن الموظفين الأساسيين، بمساعدة من موظفي الاستئناف لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لا يزالون يتعاملون مع دعاوى مراجعة ما بعد الاستئناف الناشئة عن طلبات مقدمة من أشخاص أدانتهم المحكمة. ويواصل المكتب أيضاً التحضيرات، بما في ذلك إنشاء القوائم، للإسراع بتعيين موظفين لإدارة محاكمات الهاربين الثلاثة للآلية من أجل فرع أروشا، والاستئنافات الممكنة في قضية شيشيلي وكارادجيتش وهادجيتش المتوقعة خلال فترة الاثني عشر شهراً القادمة. وفي الواقع، بدأ التوظيف بالفعل من أجل إدارة الاستئنافات الثلاثة الممكنة.

وسوف نواصل سياستنا بالمشاركة الفعالة مع بلدان يوغوسلافيا السابقة بهدف تعزيز التعاون الوثيق معها الذي أسفر حتى الآن عن نتائج جيدة في اعتقال ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في تلك الأقاليم. وأتوقع أن المؤتمر الدولي المقرر عقده في سراييفو واجتماع بريوني للمدعين العامين الإقليميين هذا الشهر سيتيحان الفرص للمزيد من المشاورات مع شركائنا الإقليميين على تكثيف التعاون وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة في جهودها الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في تلك المنطقة أثناء النزاع.

ويواصل مكتب المدعي العام للآلية تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والمنظمات الدولية في التحقيق والمقاضاة على الجرائم المرتكبة في رواندا وفي دول يوغوسلافيا السابقة. وفي الأشهر الستة الماضية، تلقّى المكتب ما مجموعه ٢٠٨ من طلبات المساعدة من البلدان والمنظمات الدولية. ومع تزايد

اضطلاع البلدان بمهام التحقيق ومقاضاة تلك الجرائم، نتوقع حدوث زيادة في عدد الطلبات من هذا القبيل للمساعدة المقدمة من الدول والمؤسسات.

أود أن أشكر أعضاء المجلس، والدول الأعضاء، والأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة على دعمهم القوي جداً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على مر السنين، الأمر الذي مكن المحكمة من الوصول الآن إلى هذه المرحلة الحاسمة في ولايتها. إن التزامهم الثابت بقضية العدالة الجنائية الدولية قد مكّن الآلية أيضاً من المباشرة والبدء في تنفيذ مهامها بفعالية في فترة قصيرة للغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في القاعة هذا الشهر، فإني أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم دعم شيلي الكامل لهذا الشهر. وعلاوة على ذلك، أود أن أهنئ وفد ليتوانيا، وخاصة سفيرته، على ما قامت به من عمل ممتاز في الشهر الماضي.

ويشكر وفد بلدي رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فضلاً عن المدعين العامين، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز لكل من المحكمتين المخصصتين خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وحتى نهاية شهر أيار/مايو الماضي، وفقاً للقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وكذلك فيما يتعلق بعمليات آلية تصريف الأعمال خلال المرحلة الانتقالية، التي تغطي الفترة نفسها ووفقاً للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

فما قدموه من تقارير يوضح التقدم الذي أحرزته المحكمتان والآلية في تنفيذ مهامها القضائية والإدارية في لاهاي وأروشا. وفي هذا السياق، وفي إطار تنفيذ القرار ٢١٩٤ (٢٠١٤)، نود أن ننوه بالعمل الذي يضطلع به القاضي سيكولي من تترانيا، وغوني من تركيا، وروبنسون من جامايكا، الذين أنهوا مدة عضويتهم.

ونرحب على وجه الخصوص بإصدار المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحكام استئناف في قضيتي فويادين بوبوفيتش وزدرافكو توليمير في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، على الترتيب. كما نرحب بقيام دائرة الاستئناف التابعة لمحكمة رواندا، في نيسان/أبريلن بالاستماع إلى مرافعات شفوية في قضية بوتاري – القضية الوحيدة المتبقية – التي من المتوقع صدور قرار بشأنها خلال الربع الأخير من هذا العام، وبإصدار الآلية قرارها الأول في استئناف قضية نغيراباتواري في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يرحب وفد بلدي بقرب انتهاء الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، وبسير استراتيجية الإنجاز للمحكمة وفقا للجداول الزمنية المحددة.

وتعرب شيلي مرة أخرى عن قلقها إزاء إيجاد حل سريع لكل من الحالة الخاصة بوجود ١١ شخصا في تترانيا يتعين نقلهم ويعيشون في مترل آمن في أروشا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للجوانب الإنسانية لهذه القضية، فضلا عن التسعة أشخاص الذين حكمت عليهم محكمة رواندا ولا يزالون طلقاء، ويندرج ستة منهم ضمن اختصاصها وثلاثة ضمن اختصاص آلية تصريف الأعمال المتبقية. ويجب تكثيف التعاون الدولي في كلتا الحالتين حتى تتسنى كفالة تحقيق المساءلة الواجبة والامتثال التام للقرارات التي اتخذها المجلس.

وبعد ما يقرب من ٢٠ عاما على الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، نقر بالمساهمة التي قدمتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبالحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم لأعمالها حتى موعد الإنجاز المتوخى لها في عام ٢٠١٧. وتتيح لنا المناقشة بشأن إغلاق المحكمتين فرصة أخرى للتفكير في المسؤوليات الأخلاقية والقانونية التي تعهد بها المجتمع الدولي في مواجهة أشد الجرائم خطورة التي لا يمكن أن تمر دون عقاب.

وقد أسهمت هاتان الهيئتان - من خلال أنشطتهما القضائية - إسهاما فعالا في تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي، وهو أمر ضروري للعمليات الوطنية الشاملة لإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع. كما أنهما - وهذه هي النقطة المركزية - أسهمتا في التطوير التدريجي للقانون الجنائي الدولي، مما وفر الزخم من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها محكمة جنائية دائمة ومستقلة ومرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة ولها ولاية قضائية على الجرائم البالغة الخطورة التي تكتسي أهمية كبرى لدى المجتمع الدولي بأسره.

وفي هذا السياق، وبصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية، أود أن أعرب مرة أخرى عن التزام بلدي بعمل المحكمتين والآلية. فنحن مقتنعون بأن التعاون في استراتيجية الإنجاز يمثل أحد أقصر الطرق لتمكين المجلس من الإسهام في تحقيق فعالية هذه الآليات القانونية.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ ماليزيا على توليها الرئاسة، وأن أشكر سفيرة ليتوانيا على تيسيرها لأعمالنا بفعالية كبيرة في الشهر الماضي.

وتؤكد نيوزيلندا من جديد على دعمها القوي للمحكمة الدولية الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فضلا عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ونشكر الرئيسين ميرون ويونسن والمدعين العامين براميرتز وجالو على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد كانت نيوزيلندا موجودة في المجلس قبل أكثر من ٢٠ عاما، عندما أنشئت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعندما اعتمد قرار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، شددنا على أهمية أن تعمل المحكمة بشكل مستقل ونزيه. وشددنا أيضا على ضرورة أن تكون قادرة على القيام بعملها إلى أن تنتهي من الوفاء بولايتها أو إلى أن يقرر المجلس أنه ينبغي أن يتوقف عملها.

واتخذنا نفس الموقف مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وعملنا بجد لضمان أن تتماشى أحكام نظامها الأساسي مع تلك الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن تناسب ظروف رواندا، وأن تكون مقبولة لدى حكومة رواندا، على الرغم من الخلافات في الرأي بين رواندا وباقي المجلس حول إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام.

ومن الإنصاف القول بأنني لم أتوقع أن تظل المحكمتان مدرجتين في جدول أعمال المجلس عندما عدت إلى هنا بعد مرور ٢٠ عاما. ولكن ينبغي ألا ينظر إلى ذلك على أنه فشل. فخلال تلك الفترة، أدارت المحكمتان إجراءات جنائية معقدة. وأضافت كلتاهما اتساعا وعمقا للاجتهادات القضائية الجنائية الدولية فيما يتعلق ببعض أبشع الجرائم في التاريخ الحديث. وقد استغرقت هذه الإجراءات وقتا، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى التحديات المرتبطة بتحديد مكان المتهمين. وفي حين أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد حققت ذلك الآن، فإن العديد من الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يزالوا طلقاء، الذين - بمجرد القبض عليهم - سيكونوا بحاجة إلى أن تتم محاكمتهم من خلال آلية تصريف الأعمال المتبقية أو من جانب الحكومة الرواندية.

وقد أثبتت التجارب الأخيرة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به الدول في القبض على الهاربين، ونحن نشجع على وجود تعاون

مماثل فيما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتقر نيوزيلندا بالجهود التي تبذلها المحكمتان في تنفيذ استراتيجيات الإنجاز الخاصة بهما. ولقد تولت آلية تصريف الأعمال المتبقية الآن مسؤولية العديد من المهام. وفي حين يبدو أن الانتقال يسير على ما يرام، لا يزال يتعين القيام ببعض الأعمال البالغة الأهمية. ولكن يسرنا أن نرى أن الإغلاق الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يزال يسير على المسار الصحيح لنهاية عام ٢٠١٥، ولم يعد يتبقى سوى أنشطة تصفية. ونشجع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على تكثيف جهودها الرامية إلى ضمان الانتهاء من إجراءاتها بحلول عام ٢٠١٧.

كما تشارك المحكمتان في أنشطة أوسع نطاقا تسهم في النهوض بالعدالة الجنائية الدولية. وكلتاهما مخول لها تبادل المعلومات باعتباره جزءا من عمليات المصالحة الأوسع نطاقا. وبطبيعة الحال، فإنهما لا تتعاملان سوى مع أخطر المجرمين. وتضطلع المحاكم الوطنية بدور في استمرار إرثها من خلال المقاضاة، وكذلك الهيئات الأخرى التي تسمح بالاعتراف بطريقة ما بجرائم ذات صلة. ويعد هذا أمرا ضروريا إذا أريد للمجتمعات المحلية المتضررة أن تمضي قدما.

وما برحت نيوزيلندا توجه الانتباه إلى ضرورة التأكد من أن المحاكم تتمتع عند إغلاقها بنفس مستويات الدعم الذي تلقته عند إنشائها. ويصدق هذا القول أيضا على غيرها من المؤسسات القضائية المماثلة القائمة والمستقبلية. وليس من المصداقية بالنسبة للمجلس أن يتنصل من هذه الهيئات بعد إنشائها. بل إننا في المجلس تقع على عاتقنا مسؤولية مستمرة لمواصلة تقديم الدعم اللازم – من حيث الموارد، فضلا عن الدعم السياسي – للمحكمتين من أجل إنجاز ولايتيهما.

وهناك دروس مستخلصة قيمة ينبغي تبادلها من تجارب المحكمتين في إدارة المهام القضائية والإدارية والادعاء. وتشمل هذه الدروس التحديات المرتبطة بتصفية أعمال المحكمة، مثل مشاكل الاحتفاظ بكبار الموظفين والتأثير على إدارة عبء القضايا. ونشكر السيد يونسن على الضمانات التي قدمها بأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تتناول بالفعل هذه المسائل المتعلقة بالدروس المستفادة.

وفي حين أن المجلس يتحمل مسؤولية تجاه المحكمتين، فإن المحكمتين – بدورهما – تتحملان مسؤولية العمل بفعالية وكفاءة قدر الإمكان. وهذه المسؤولية ليست من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية للمجلس فحسب، بل ولتلبية التوقعات المشروعة للضحايا، الذين أنشئت هاتان المحكمتان من أجلهم في نهاية المطاف.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا لرؤساء المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية على إحاطتنا بشأن الإجراءات القضائية، والسرعة التي يقومون بها بتصفيتها ونقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

وفي القرارين ٢١٩٣(٢٠١٤) و ٢١٩٤ (٢٠١٤)، اتخذ مجلس الأمن خطوة في اتجاه المحكمتين بالموافقة على إجراء تمديد مدة عضوية قضاقما. وإذ يضع في اعتباره المشاكل الخطيرة التي تواجه العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، دعا المجلس على وجه الاستعجال هذه الهيئة لزيادة جهودها الرامية إلى تقليص الجداول الزمنية لإنجاز القضايا.

لقد أحطنا علما بالمعلومات الواردة في التقرير الحالي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2015/342، المرفق) فيما يتعلق بالخطوات التي تم اتخاذها في هذا الصدد. إلا أنها لم تسفر حتى الآن، عن تحقيق نتائج. ولا يمكن لذلك إلا أن يثير قلقا بالغا. ومشاكل التوظيف التي يشير إليها تقرير المحكمة، يمكن أن تقدم بالكاد تفسيرا كافيا للحالة. ويبدو أن المحكمة تحتفظ بموارد بشرية كافية لتقوم بإجراءاتها، من دون المساس بسرعة عملها. ولا تبدو الأسباب الأخرى المذكورة قوية.

وإضافة إلى ذلك، نود التعليق على الحالة المتعلقة بالمتهم الذي يعاني من مشاكل صحية خطيرة. على سبيل المثال، يشير التقرير إلى تعليق محاكمة غوران هادزيتش منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ نظرا لحالته الصحية. وفي رأينا، فإن الدائرة الابتدائية للمحكمة ومدعيها العام، يمكنهما تحليل الطريقة المثلى للتعامل مع المحاكمات، مع مراعاة الاعتبارات الإنسانية. وسيؤدي التأخير في عمل المحكمة إلى احتجاز المتهمين على ذمة القضايا، لفترات طويلة على نحو لم يسبق له مثيل. ومثل هذه الممارسات، التي تثير أسئلة تتعلق بالحق في محاكمة عادلة، من الصعب أن تشكل أمثلة يحتذى بها للمحاكم الوطنية أو الدولية في المستقبل. إننا نعتقد بأن رئاسة المحكمة يمكنها تصحيح الحالة، وتقليص الآجال الزمنية المتوقعة لإكمال المحاكمات، وضمان نقل المحكمة مهامها بسرعة، وفقا لطلبات مجلس الأمن. وندعوها إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، ونتوقع أن نرى نتائج بحلول نهاية هذا العام.

إننا نرحب بالمعلومات الواردة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي تؤكد أنها ستكمل إغلاق أنشطتها خلال هذا العام الحالي. ونحيط علما بالدور الهام الذي قامت به الدول في المناطق المعنية والبلدان الأخرى لدعم المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ووفقا لتقرير المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد أظهرت مستوى عال من التعاون، لا سيما صربيا، التي قدمت إسهامات كبيرة لاستكمال عدد من الإجراءات القضائية للمحكمة.

وقد أصدرت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، حكمها الأول، وجرى تحقيق تقدم فيما يخص الاضطلاع بالمهام الأخرى غير المكتملة للمحكمتين. ونتوقع أن تكون أنشطة الآلية فعالة قدر الإمكان، نظرا لطبيعة ولايتها المؤقتة على النحو المنصوص عليه في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وفي هذا السياق، نود أن نذكّر بأنه وفقا للفقرة ١٧ من ذلك القرار، فإن فترة السنوات الأربع الأولى لتشغيل الآلية سوف تنتهي في غضون عام من الآن، وأنه يتعين من أجل استمرارها في العمل، استعراض العمل الذي أنجزته خلال تلك الفترة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة، ورئيسي المحكمتين ومدعيهما العامين على تقاريرهم الوافية. وتود إسبانيا بطبيعة الحال، الثناء على المحكمتين، والرئيسين والمدعيين العامين، وجميع موظفيهم على العمل الذي يقومون به في مجال مكافحة الإفلات من العقاب.

أود أن أبدأ بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. حيث يسرنا أن نرى أنها لا تزال ملتزمة بإكمال عملها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالقضايا الأربع التي لم يجر الفصل فيها بعد، فإننا نفهم أن هناك أسبابا للتأخير الذي حصل مؤخرا، لا سيما فيما يتعلق بتخفيض عدد الموظفين في المحكمة والمشاكل الصحية التي ألمت بالمتهم. ومع ذلك، فإننا نتفق مع المدعي العام بأن مرور الوقت، سيزيد من خطر أن يصبح التأخير في تحقيق العدالة في نهاية المطاف حرمانا منها. إننا نحث المحكمة وموظفيها على عدم ادخار أي جهد للبت في القضايا الأربع المعروضة عليها في أسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بقضية شيشيلي، نشير إلى الحكم الأخير الصادر عن دائرة الاستئناف، في ٣٠ آذار/مارس، الذي ينص على إلغاء الإفراج المؤقت عن المتهم، نظرا سلوكه، وندين التعبير عن أي آراء تحريفية من شأنها الإساءة إلى ذكرى الضحايا وتقويض أسس المصالحة. وفيما يتعلق بإجراءات الاستئناف، فإننا نرحب بالحكمين الصادرين في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل. وهناك الآن ثلاث قضايا لم يتم البت فيها بعد، وندعو المحكمة مرة أخرى، إلى الحد من التأخير والتعجيل بالبت فيها. ونحن قلقون

جراء بطء وتيرة أنشطة السلطات الوطنية، لا سيما فيما يخص إحالة القضايا المهمة والبالغة الأهمية، وتسييس المحاكمات. وندعو إلى احترام استقلال القضاء باعتباره الركيزة الأساسية لسيادة القانون، وتكثيف الجهود لتحقيق العدالة الوطنية الناجزة في أعقاب الصراع.

ومع ذلك، فإننا سعداء بالتقدم الذي تم إحرازه على صعيد التعاون الإقليمي، بما في ذلك إلقاء القبض على ثمانية أشخاص يشتبه في مشاركتهم في ارتكاب جرائم تتعلق بالإبادة الجماعية في سربرينيتشا، التي تحل ذكراها الـ ٢٠ في الشهر المقبل، تموز/يوليه. ولكي تقوم المحكمة بعملها وتتمه بنجاح، من الضروري بالنسبة لكل واحد منا، وكل دولة في المجتمع الدولي وكذلك المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن، مواصلة دعمها حتى النهاية. ويعد دعم المنظمات الإقليمية أمرا حيويا أيضا، وخاصة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. أخيرا، ندعو المحكمة إلى مواصلة نقل مسؤولياتها إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، من أجل ضمان مرحلة انتقالية سلسة وخالية من المشاكل.

وفيما يخص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإننا سعداء بالمعلومات المقدمة، ونأمل أن يستمر إحراز تقدم فيما يخص إصدار الأحكام الابتدائية في القضية المتبقية في الاستئناف، وهي قضية نيراماسوهوكو وآخرين ''بوتاري''، على غرار ما تحقق في الأشهر القليلة الماضية، وأن يتسنى الانتهاء منها خلال الربع الأخير من هذا العام، بما سيسمح بإغلاق المحكمة لأبوابها في شهر كانون الأول/ديسمبر.

ومما يثير القلق بقاء تسعة من المتهمين الذين أدانتهم المحكمة لمشاركتهم في الإبادة الجماعية في رواندا مطلقي السراح، وثلاثة منهم من كبار المسؤولين. إننا ندعو السلطات الرواندية والمسؤولين عن آلية تصريف الأعمال المتبقية إلى كفالة تحديد مكانهم، وتقديمهم للعدالة، سواء أمام الآلية، فيما يخص المسؤولين الثلاثة المشار إليهم أعلاه، أو أمام السلطات القضائية الرواندية للستة المتبقين. كما ندعو لتعاون الدول التي قد يعثر عليهم فيها .

ونود أن نثني على موظفي الآلية والمحكمة، على الطريقة المثلى التي يتم من خلالها تنفيذ نقل مهام المحكمة. وعلى المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في عملية نقل المهام في كل مجال من المجالات: الإدارية والقضائية والمتعلق بالمحفوظات. ونحن ندرك أنه لا تزال ثمة مشاكل إنسانية بالنسبة للأشخاص الذين برأهم المحكمة أو الذين قضوا مدة عقوبتهم، ونود إيجاد حلول، في أقرب وقت ممكن من أجل تمكينهم من العثور على مكان للعيش في أمان وبكرام.

أخيرا، أود أن أعلق على أهمية نشر عمل المحكمتين. ولأن عملهما يقترب من نهايته، سيكون من المهم أكثر من أي وقت مضى ضمان نشر ما تقومان به، بشكل كاف من أجل زيادة وعي الناس بتلك الحالات، وخاصة الشباب، والمساعدة على زيادة فعالية عملالمحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم الوطنية، التي أثق في أنها يمكن أن تستفيد من الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات لكلتا المحكمتين على مدى أكثر من عقدين من الزمن. لا يمكننا التقليل من قيمة هذه الخبرات في زيادة مستوى الوعي، بين الشباب، والموظفين في المحاكم الأخرى والمحكمة الجنائية الدولية، من خلال، على سبيل المثال، حلقات العمل التي تنظمها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لشرح جوانب الجرائم الجنسانية، واستخدام أفرقة الخبراء المتعددي التخصصات والدروس المستفادة في مجال تحديد مكان الهاربين، وهي إضافة إلى عمل المدعي العام الحالي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تشكل خبرات قيمة جدا وتستحق دعمنا.

وفي الختام، بالرغم من أننا على اقتناع بأن الانتهاء من العملية سيكون في مصلحة الجميع، لا سيما مصلحة الضحايا، وسيكون في المقام الأول تحقيقا للعدالة، يجب أن نتفق مع القاضي ميرون على أن حالات التأخير في استكمال استراتيجية الإنجاز يجب ألا تعوق بأي حال من الأحوال أعمال المحكمتين بوجه عام. وينبغي أن يفخر بحق جميع الذين عملوا في المحكمتين بطريقة أو أخرى؛ فقد شاركوا في مسعى صعب للغاية ومثير الإعجاب والذي توصل أخيرا إلى خاتمة ناجحة، هامة للقانون الجنائي الدولي ولآمال الضحايا الذين لا يتمنون سوى إقامة العدل. وأسهم ذلك العمل على نحو حاسم في إعادة إرساء سيادة القانون في رواندا وفي دول يوغوسلافيا السابقة.

سنحيي خلال شهر الذكرى السنوية العشرين لمذبحة سريبرينتسا – وهو وقت ملائم لنتذكر الضحايا ونرسخ المصالحة، بدعم من فهم الوقائع وضرورة محاسبة المسؤولين عن ارتكابها. وقد اتخذ المجلس في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ القرارين ٨٢٧ (١٩٩٣) و ٩٩٥ (١٩٩٤)؛ واللذين قضيا بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأظهرا قوة التزامه بمكافحة الإفلات من العقاب.

ويجب أن ندرك أن ذلك لا يكفي. فثمة فظائع جديدة تُرتكب يوميا في سورية وليبيا وجنوب السودان وفي أماكن أخرى من العالم. ولذلك، فإن عملنا أبعد ما يكون عن الانتهاء. ويجب أن نؤكد من جديد التزامنا وأن نكفل أن يتلقى المسؤولون عن أخطر الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان رسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أن أعمالهم لن تمر دون عقاب. ومن واجبنا أن نفعل ذلك لأنه سيكون أفضل تكريم يمكننا تقديمه لذكرى الضحايا وللرجال والنساء الذين يعملون يوميا لإقامة العدل في هيئات مثل الهيئات الممثلة هنا اليوم.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، الرئيسين ميرون ويونسن والمدعيين العامين براميرتز وجالو، على إحاطاتهم الإعلامية الحافلة بالمعلومات.

تشيد نيجيريا بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على عملها بثبات نحو إنجاز عملها. وننوه بأن المحكمة قد أكملت حتى الآن إجراءاتها بحق ١٤٧ شخصا من أصل ١٦١ صدرت بحقهم لوائح اتهام. كما ننوه بعدم وجود هاربين من المحكمة. وندرك القيود التي تواجهها المحكمة، الأمر الذي جعل من الصعب إكمال بعض المحاكمات ودعاوى الاستئناف بحلول الموعد المستهدف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ونشجع المحكمة على مواصلة العمل بكفاءة لاستكمال كافة الإجراءات القضائية المعلقة.

ونشير إلى أن المحكمة تعاني صعوبات في مجالي التوظيف والاحتفاظ بالموظفين. ومن المثير للقلق بالنسبة لنا أن هذه الحالة تعرقل عمل المحكمة. ونشيد بالمحكمة على جهودها الرامية إلى تحسين الاحتفاظ بالموظفين وتعيينهم في ظروف صعبة للغاية ونأمل أن تسفر تلك الجهود عن نتائج إيجابية. وعلى صعيد الاتصالات والتواصل، نثني على مكتب وسائط الإعلام التابع لمحكمة ليوغوسلافيا السابقة لتيسير عمل الصحفيين الذين يغطون أنشطة المحكمة. وساعد هذا في الواقع على تعزيز الشفافية في عمل المحكمة. وننوه بالإسهامات الهامة لبرنامج التوعية الذي تنفذه المحكمة في المناقشات بشأن العدالة الانتقالية والتعافي ما بعد انتهاء النزاع في يوغوسلافيا السابقة.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ترحب نيجيريا بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز. ويشكل تسليم معظم المهام القضائية ومهام الادعاء العام بنجاح إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية دلالة هامة على ذلك التقدم. وبخصوص أفضل الممارسات والدروس المستفادة، نشيد بمحكمة رواندا لتعاونها مع المحاكم الأخرى والمحكمة الجنائية الدولية في تبادل الآراء. ونشيد أيضا بالمدعي العام لمحكمة

لإعداد دليل بشأن أفضل الممارسات لإحالة القضايا الجنائية الدولية إلى الهيئات القضائية الوطنية للنظر فيها.

ونلاحظ مشاكل التوظيف التي تعاني منها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمماثلة لتلك التي تواجهها محكمة يوغسلافيا السابقة. ويحدونا الأمل في إيجاد حلول مستدامة بطريقة مناسبة لتيسير عمل المحكمة. ونشجع جميع الدول على التعاون مع آليه تصريف الأعمال المتبقية لضمان القبض على الأشخاص التسعة الصادر بحقهم لوائح اتهام عن محكمة رواندا والذين ما زالوا طلقاء. إن هؤلاء هاربين من القانون ويجب محاسبتهم لمشاركتهم في أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة في رواندا.

وختاما، نشيد بالقاضي ميرون والقاضي يونسن لقيادتهما الحكيمة ونؤكد لهما دعمنا المستمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسين ميرون ويونسن والمدعين العامين براميرتز وجالو على تقاريرهم، وكما هو الحال دائماً، على تفانيهم الثابت للنهوض بالعدالة العالمية. وفي هذا الوقت، أود أن أعرب عن الامتنان والشكر للرئيس ميرون في آخر إحاطة إعلامية يقدمها للمجلس بصفته رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونقدر كثيرا خدمته المتفانية في منصب رئيس كل من محكمة يوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية. فلقد كرس بلا كلل جزءا كبيرا من حياته المهنية للعدالة الدولية وأسهم إسهاما هائلا في الاجتهاد القضائي في القانون الجنائي الدولي. وقد خدم، بفضل قيادته، العدالة الدولية على أفضل وجه ولا يزال يخدمها.

غُرست بذور العدالة الجنائية الدولية قبل ٧٠ عاما بصياغة النظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية. ونص نظام نورمبرغ الأساسي على إجراءات قضائية عادلة لقادة النظام النازي الذين سيخضعون للمحاكمة في نورمبرغ. وكفل النظام الأساسي والمحاكمات التي تلت ذلك تقديم المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة أمام العالم. وفي الواقع، فإنه بينما يواجه العالم استمرار أهوال الفظائع الجماعية في سورية وجنوب السودان والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي أماكن أخرى، تقف المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين كأمثلة وتذكير هام على أنه حينما تتوفر الإرادة، يمكن حقا تقديم مرتكبي الفظائع الجماعية إلى العدالة.

وكما هو الحال دائما، تدعم الولايات المتحدة الجهود الجارية التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لاستكمال محاكماتها ودعاوى الاستئناف المتبقية على وجه السرعة وبطريقة فعالة وشاملة، فيما تنهض بالعدالة الدولية وتكفل منح المتهم محاكمة عادلة. ونلاحظ أنه صدرت أحكام الاستئناف في قضيتي بوبوفيتش وتولومير، وننتظر الحكم هذا العام في قضية رادوفان كارادجيتش. وإلى جانب راتكو ملاديتش، فإن كارادجيتش متهم بارتكاب جرائم تشمل المسؤولية عن مذبحة سريبرنيتسا التي تحل ذكراها السنوية العشرون في ١١ تموز/يوليه. ولقد كانت سريبرينتسا بالطبع أسوأ جريمة تُرتكب في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ونأمل في أن يحصل الضحايا والناجون من سريبرينيتسا على نتائج يمكن أن تساعد في إسدال الستار على هذا الفصل الأشد إثارة للجزع والألم في تاريخ يوغوسلافيا السابقة.

كما نتطلع إلى صدور الحكم في محاكمة فويسلاف شيشيلي عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب. وتدين الولايات المتحدة مرة أخرى خطابه العام الاستفزازي – وهو خطاب يتحدى المصالحة الإقليمية ويهدد بأن ينكأ جراح الماضي المأساوية، وذلك منذ

الإفراج المؤقت عنه بقرار للمحكمة لأسباب إنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ونواصل حث جميع الحكومات وقادة المنطقة على التعاون مع أحكام المحكمة بمواصلة العمل نحو تحقيق المصالحة وتجنب البيانات التحريضية.

لقد انتهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في العام الماضي من جميع المحاكمات الابتدائية فيما أحيا العالم ذكرى مرور عقدين على الإبادة الجماعية الرواندية. وندرك ونقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها محكمة رواندا للانتهاء من الطعون في الوقت المناسب. ونظل نشيد بالجهود الجارية التي يبذلها الرئيسان والمدعيان العامان لنقل المهام المتبقية بكفاءة إلى آليه تصريف الأعمال المتبقية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على نزاهة وحياد العملية القضائية.

إن الجهود التي بُذلت لكفالة تقديم المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة -١٦١ متهما من أصل ١٦١- للعدالة لم يسبق له مثيل في تاريخ العدالة الدولية.

وقد اقتضى ذلك من المجتمع الدولي أن يستخدم المجموعة الكاملة من الموارد والأدوات المتاحة لنا: القانونية، المالية والسياسية. وشمل ذلك مواءمة المساعدة الاقتصادية الثنائية مع امتثال الدولة لالتزاماتها بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإنفاذ مذكرات الاعتقال الصادرة عن قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكان الشرط الأكثر أهمية من حيث تأثيره، كما هو منفَّذ من قِبَل الاتحاد الأوروبي، مع الدعم الثابت من الدول الأعضاء فيه، التعاون الكامل والتامّ مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قبل أن يمكن التفكير في انضمام بلدٍ ما إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد عملت بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقوات منظمة حلف شمال الأطلسي متعددة الجنسيات مع المحاكم، وسلطات إنفاذ القانون الدولي والسلطات الوطنية للمساعدة في القبض على الفارِّين. وقد تشاطر الإنتربول المعلومات، وعززت البرامج التدريبية قدرة سلطات الشرطة الوطنية على تحديد أماكن مرتكِبي جرائم الحرب الفارِّين وإلقاء القبض عليهم. وقدَّمت الولايات المتحدة مكافآت تبلغ قيمتها ٥ ملايين دولار مقابل معلومات تؤدي إلى القبض عليهم، ودفعت بعد تلك الاعتقالات مكافآت قيِّمة في عدد من الحالات.

ولتحقيق النجاح نفسه للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وضمان أن يقدَّم للعدالة التسعة الباقون الفارُّون من تلك المحكمة، وهم قتلة جماعيون، دأبنا على العمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات نفسها: الأمم المتحدة، السلطات الوطنية، إنفاذ القانون الدولي، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية، وهما الأهم. وكما هي الحال مع الفارِّين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تُواصِل الولايات المتحدة عرض مبلغ يصل إلى ٥ ملايين دولار من المكافآت على معلومات تؤدي إلى اعتقال تسعة فارِّين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، سواء كانوا سيُحاكَمون في آلية تصريف الأعمال المتبقية أو في المحاكم الرواندية. وإننا نطالب بتعاون دولي كامل في تعقُّب أولئك الرجال واعتقالهم. ونبقى ملتزمين التزاماً عميقاً بالقبض على أولئك الفارِّين التسعة، الذين يضمون ثلاثة قادة يُعتقَد أنهم نفَّذوا أدواراً رئيسية في الإبادة الجماعية الرواندية: فليسيان كابوغا، زُعِم أنه قد موَّل الفظائع؛ أوغسطين بيزيمانا، وزير الدفاع، زُعِم أنه أمر مرؤوسيه بارتكاب جرائم مروِّعة؛ بروتايس مبيرانيا، قائد الحرس الرئاسي، زُعِم أنه نفَّذ اغتيالات محددة الأهداف من اللحظة التي بدأت فيها الإبادة الجماعية. فهؤلاء الرجال لم يُفلِتوا من اهتمامنا وتصميمنا الثابت على رؤية كل منهم يواجه العدالة. وإذا نسيناهم، فإننا نخذل ضحاياهم والناجين، ونحن لن نخذلهم ولا نستطيع ذلك.

إنَّ العدالة والمساءلة من أجل ضحايا الفظائع الجماعية والناجين منها، ومساءلة الجناة تبقى شرطاً أساسيا للسلام

الحقيقي. والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومثيلتها لرواندا ضمنتا العدالة لضحايا بعض أسوأ القتلة الجماعيين والمجرمين في تاريخ العالم. فقد قدَّمتا إسهامات لا يمكن قياسها لضمان المساءلة، التقدم بالسلام والمصالحة وترسيخ الحقيقة والعدالة. وينبغي لعملهما وإرثهما أن يكونا بمثابة تذكير بما هو ممكن حين يكون العالم ملتزماً بالتصدي للجرائم التي تهز الضمير، وينبغي أن تكونا بمثابة التوبيخ البارد لأولئك الذين يواصلون ارتكاب مثل تلك الجرائم، انطلاقاً من الاعتقاد الخاطئ بأننا سنتخلى عن المساءلة ونتحول عن السعي إلى العدالة. فالمحكمتان على أقل تقدير تذكير بأننا لن نفعل ذلك، وأننا سنفي بالتزامنا تجاه ضحايا تلك الفظائع والناجين منها، لأننا لا نستطيع أن ننسى ولن ننسى.

السيد ستيلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني أشكر الرئيسَين ميرون ويونسِن، والمدَّعيين العامَّين جالو وبراميرتز على تقاريرهم وإحاطاتهم الإعلامية الشاملة جداً. وفرنسا تجدد آيات شكرها لجميع موظفي المحكمتين على العمل المنفَّذ لإتمام الإجراءات القضائية المتبقية.

وإننا نرحب أيضاً بالمرحلة الانتقالية التي ما فتئت تجري منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عملاً بالقرار ١٩٦٦(٢٠١٠)، إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومثيلتها ليوغوسلافيا السابقة وفروع آلية تصريف الأعمال المتبقية، بغية السماح لأعمال العدالة بأن تتواصل وتأخذ مجراها. ونشير في هذا المجال إلى أنَّ ٧٦ في المائة من أولئك الذين جُنِّدوا كانوا من أفرقة عمل المحكمتين، ممَّا ينبغي أن يُسهم في فعالية العمل والدعم المقدَّم لإتمام عمل المحكمتين.

إنَّ فرنسا تولي اهتماماً وثيقاً للمحكمتين في سعيهما الحثيث للوصول إلى هدفهما المتمثل بتوفير العدالة في سياق استراتيجية الإنجاز، ومع احترام كامل للضمانات الإجرائية. ولتلك الغاية، اتخذ المجلس القرارين ٢١٩٣(٢٠١٤) و ٢١٩٤(٢٠١٤) في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنَّ الصعوبات الناجمة عن مغادرة العاملين الرئيسيين، والسنّ المتقدمة لبعض المتهمين، كلها عوامل تُسهم في توضيح التأخير في تلبية المواعيد المحددة. وهذا التأخير يجعل التدابير الحاسمة لتخصيص الموارد على نحو أمثل أكثر ضرورة لمنع الثغرات. وكما ذُكِر في القرار ٢١٩٣(٢٠١٤) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، يجب على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تواصل جهودها لإتمام عملها في أسرع وقت ممكن، وتيسِّر أقرب إقفال نهائي ممكن، بغية إنجاز الانتقال إلى الآلية. وفرنسا في هذا الصدد ترحب بنقل سجلات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وعلى صعيد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تودّ فرنسا أن تنوِّه بأهمية إقفال المحكمة بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وفقاً للجدول الزمني الوارد في القرار ٢١٩٤(٢٠١٤). والتقليص المتواصل للموظفين المكلَّفين بأنشطة إدارية وقضائية علامة إيجابية على انتقال الصلاحيات إلى الآلية، التي تحمَّلت مسؤوليتها فعلياً لمعالجة أول استئناف لحكم المحكمة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

واعتقال ونقل الفارِّين الباقين، وإعادة توطين ١١ شخصاً أُطلِقوا بعد التبرئة أو إتمام الحكم، ولا يزالون في أروشا، ستبقى أولويات الآلية. وتؤكد فرنسا أنها ستقدم للآلية الدعم نفسه المقدَّم للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي تدعو جميع الدول إلى التعاون في هذا الصدد. علاوة على ذلك، أود أن أؤكد أن فرنسا لن تدَّخر أي جهد ولا سيما في ما يتعلق بالقضيتين اللتين أحالتهما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم الفرنسية.

إنَّ الذكرى السنوية العشرين لمذبحة سريبرينيتسا، التي وصفتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة

العدل الدولية بأنها إبادة جماعية، سيجري إحياؤها هذه السنة. وبهذه المناسبة، يجب أن نرحب بالعمل العظيم الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فالمحكمة هي ضامنة الحق في الحقيقة، كشف الحقائق، مكافحة الإفلات من العقاب وواجب التذكُّر. وقد أدت المحكمة دوراً محورياً في المصالحة الوطنية والإقليمية، وفي إعادة الإعمار من خلال أحكامها، دورها الحاسم في التعاون والمساعدة المتبادلة بين مختلف المدَّعين العامين، لمحاكمة ما يُسمى المجرمين الوسطاء، ونطاقها.

وما برحنا نعتقد أنَّ التعاون الإقليمي والوطني هو قلب المرحلة الانتقالية الفعالة. ويعود الأمر الآن إلى الدول المعنية لمواصلة بناء دول تسود فيها سيادة القانون وتُضمن فيها استقلالية السلطة القضائية. ومحاكمة مَن يسمَّون مجرمين متوسطي المستوى يجب أن تبقى أولوية في هذا الشأن. والتقدم المحرَز في قضية ستربسي، مع اعتقال السلطات الصربية في آذار/مارس ثمانية أشخاص مشتبَه بضلوعهم في مذبحة سريبرينيتسا، مثال مشجع ولكن يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية مستمرة.

إنَّ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومثيلتها لرواندا خطوة كبرى في مكافحة الإفلات من العقاب. وبينما المحكمتان تُنفِّذان استراتيجيات الإنجاز لديهما، فإنه يتعين علينا التنويه بعملهما على صعيد الاجتهاد القضائي، الذي يجب أن يبقى حيَّاً. وإدارة المحفوظات وتعميم هذا العمل وبناء القدرات رابط أساسي للضحايا وللمجتمع الدولي بأسره.

السيد سواريث مورينو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنّئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه، وأؤكد لكم أنه يمكنكم التعويل على دعمنا. وأود أيضا توجيه آيات شكرنا إلى الوفد الليتواني على العمل الذي نُفِّذ خلال شهر أيار/مايو. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الرئيسين ميرون ويونسِن والمدَّعَين العامَّين جالو وبراميرتز على التقارير التي قدموها، ولكي أنوِّه بقيادة شيلي على رأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

إنَّ جمهورية فنزويلا البوليفارية تدعم العمل الشاق للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومثيلتها لرواندا في مقاضاة أولئك المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي هزَّت ضمير البشرية والحكم عليهم. وقد عزز عمل المحكمتين عزم المجتمع الدولي على ضمان ألاَّ يتمتع أولئك المسؤولون عن هذه الأفعال البغيضة بالإفلات من العقاب. ونأمل لجهود الدول الأعضاء أن تكون مستمرة في ضمان ألاَّ تتكرر أعمال مروِّعة كتلك التي وقعت في تلك البلدان.

وفي الوقت الحالي، وفي حين نقترب من موعد إغلاق المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ونقل سجلات قضايا الفارين وقضايا انتهاك حرمة المحكمة أو شهادة الزور وسجلات حماية الضحايا والشهود إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان إبراز ضرورة التعاون من الدول بغية ضمان الامتثال لجميع الولايات الواردة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وبدون تقديم ذلك الدعم، ستعجز الآلية عن تحقيق أهدافها.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الأحكام النهائية بحق ١٤٧ شخاص من أصل ١٦١ شخصا صدرت في القضايا المعهود بها إلى المحكمة. وحتى الآن، لا تعرض على المحكمة سوى قضية واحدة متعلقة بأحد الفارين من العدالة، ولكننا نلاحظ مع شعور بالقلق البالغ أنه بالرغم من مرور عقدين من الزمان منذ إنشاء المحكمة، لا تزال عدة إجراءات على مستوى المحاكمة الابتدائية مستمرة بسبب حالات التأخير الإجرائية على أسس مختلفة نرى أنه يمكن تسويتها بفعالية للتمكن من إنجاز المحاكمات في الإطار الزمني المحدد، وفي الوقت نفسه ضمان

مراعاة مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة والنزاهة القضائية. ولا يكفي أن يعمل القضاة بصورة مستقلة أو بصورة نزيهة؛ ولكن عليهم أيضا مباشرة الإجراءات وإصدار أحكامهم بطريقة حسنة التوقيت لأن تأخير العدالة إنكار للعدالة.

ويشيد وفد بلدنا بالأعمال التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإنجاز قضايا ٩٣ متهما مع تبقي قضية واحدة تنظر فيها دائرة الاستئناف – قضية نيراماسوهوكو وآخرين (بوتاري) – التي تشمل ستة متهمين، ومن المتوقع الانتهاء منها في نهاية هذا العام. وفيما يتعلق بالقضايا التسع المتعلقة بالفارين من العدالة التي أُحيلت إلى اختصاص المحاكم الوطنية في رواندا والقضايا الثلاث الأخرى التي نقلت إلى آلية تصريف الأعمال، نناشد السلطات تحديد أمكان هؤلاء المتهمين وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم في أقرب وقت ممكن. وما لم يحصل ذلك، لا يمكننا أن نتكلم عن تحقيق العدالة.

وفيما يتعلق بالأشخاص الذي قضوا فترة الأحكام الصادرة بحقهم أو برئت ساحتهم، فقد أحالت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هذه القضايا إلى آلية تصريف الأعمال للمساعدة في نقلهم إلى أماكن أخرى لكونها مسألة إنسانية تتطلب تعاون المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، وحتى ذلك الحين لن يتمكن هؤلاء الأشخاص من الإندماج مجددا في المجتمع. وفي هذا الصدد، نؤيد الخطة الاستراتيجية التي اعتمدتها آلية تصريف الأعمال وتشمل توسيع الجهود لإيجاد أماكن مناسبة لنقلهم ومن ثم تزويدهم بالمساعدة الإنسانية الضرورية التي تمكن من الحد من التكاليف المالية لإعالتهم.

وأخيرا، نناشد المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنجاز أعمالها على وجه السرعة وضمان إنجاز جميع القضايا التي لا تزال في مرحلة الإجراءات في عام ٢٠١٧، كما هو مقرر. وبهذه الطريقة، ستكون المحكمة قد أوفت للمجتمع الدولي بالالتزام الذي قطعته بتعزيز سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب.

السيدة ألانغ (تشاد) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أهنئ وفد ماليزيا على توليه رئاسة مجلس الأمن وأتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، كل النجاح – لكم ولفريقكم – في تولي مهامكم؛ وتؤكد تشاد على دعمها لكم. كما أود أن أشيد برئاسة ليتوانيا الممتازة للمجلس في شهر أيار/مايو وأهنئ السفيرة ريموندا مورموكايتي شخصيا وفريقها على ذلك النجاح. وأشكر أيضا الرؤساء والمدعين العامين للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين على الإحاطات الإعلامية والتقارير التي قدموها.

ونحيط علما على النحو الواجب بالجهود الهامة التي بذلتها المحكمتان لإنجاز أعمالهما بالرغم من العوائق القائمة إذ يقترب موعد إنجاز أعمال المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة. وفي الأشهر الستة الماضية، حققت الأنشطة القضائية والقانونية للمحكمة إنجاز دعاوى الاستئناف المتبقية ونقل المهام إلى آلية تصريف الأعمال، التي واصلت الاستفادة من دعم المحكمة التقني والإداري. وبالنظر إلى أن هذا الانتقال قد اكتمل تقريبا، لم يتبق سوى قضية استئنافية واحدة أمام المحكمة – وهي تحديدا، قضية نيراماسوهوكو وآخرين (بوتاري) – قبل اكتمالها المقرر في هذا العام. وبالرغم من ذلك تواصل المحكمة تقليص موظفيها وفي الوقت نفسه تقديم المساعدة للمحاكم الوطنية الرواندية في سياق القضايا التي نقلت إليها.

كما نحيط علما على النحو الواجب بالأنشطة التي نفذت خلال الأشهر الستة الماضية ونناشد كل الأفرقة إنجاز أعمالها في الوقت المحدد. ومع ذلك، نشعر بالأسف لأن الأشخاص الفارين الستة لم يعثر عليهم بعد. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان التي يفترض أن يكونوا فيها إلى إبداء التضامن مع

جمهورية رواندا التي يجب أن تبني دولتها التي عانت من جراح الإبادة الجماعية بمحاكمة الفارين أمام آلية تصريف الأعمال، وعلى وجه الخصوص أمام محاكمها الوطنية بالذات.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، فإنها أيضا تعمل بفعالية لاستكمال مهمتها، لا سيما في سياق استراتيجية إنجاز المحاكمات. ومع إصدار حكمين هامين خلال الفترة المشمولة بالتقارير، لا يزال هناك سبعة أحكام وأوامر يتعين إصدارها. وينبغي أن نشيد في هذا الصدد بإصدار أحكام نهائية بحق ١٤٧ متهما من أصل ١٦١ متهما. ولا تزال تتطور أنشطة المحكمة للتواصل وزيادة الوعي. ومع ذلك، سينتهي تمويل الاتحاد الأوروبي لتحقيق هذا الغرض في آب/أغسطس، وهو ما يوحي بأنه ستكون هناك صعوبات في متابعة هذه الجهود.

وتستمر حالات التأخير عن الموعد المحدد لأسباب مختلفة. وستسجل العديد من حالات إرجاء إصدار الأحكام بالرغم من التوقعات الواردة في أحدث تقرير. فقد أدى سوء صحة بعض المتهمين وبطء سير العملية، ضمن أمور أخرى، إلى تأخير أعمال المحكمة خلال هذه الفترة، ولكن التحدي الكبير الماثل لا يزال هو مغادرة الموظفين. وبالرغم من أن هذه المشاكل معروفة، فإنه لا يمكن تجنبها بالرغم من التحذير الذي أطلقته المحكمة، التي توصلت إلى حلول لم تحظ للأسف بالدعم اللازم من كيانات الأمم المتحدة المختصة. وفي هذا السياق، نناشد المحكمة مواصلة تنفيذ استراتيجيتها لإنجاز المحاكمات مع الاستمرار في النظر في الخطوات الدؤوبة التي تعتزم اتخاذها لتحقيق تلك الغاية. وإضافة إلى ذلك، نعتقد أن من المهم أيضا أن ترشد المحكمة أنشطتها بشكل إضافي من أجل تفادي تراكم حالات التأخير.

عاد السيد ابراهم إلى مقعد الرئاسة.

وفي الختام، نشعر بالأسف لعدم إحراز تقدم في التعاون بين المحكمة وبعض دول المنطقة في محاكمة الجناة المزعومين. وفي هذا الصدد، نناشد الدول بذل قصارى جهدها للتأكد من إصدار هذه الأحكام في أقرب وقت ممكن.

السيدة ملفين (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيسيين والمدعيين العامين للمحكمة والآلية على إحاطاتهم الإعلامية وتقاريرهم.

وأود أن ابدأ بياني بالتأكيد على استمرار دعم المملكة المتحدة للأعمال الهامة التي تنجزها المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين. ومن خلال جهود هذه الهيئات، سنخضع الجناة للمساءلة عن ارتكاب بعض أبشع الجرائم في القرن الحادي والعشرين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، يسرنا أن الاستئناف في قضيتي بوبوفيتش وآخرين وتوليمير قد اكتملت الآن. ويحدونا الأمل في التقيد بالجدول الزمني لقضية كاراديتش وأن توجد وسيلة لاستكمال قضية هادزيتش. والآن بعد أن قدم مكتب المدعي العام التماسا بالاستمرار في قضية هادزيتش، فإننا نتطلع إلى سماع حكم الدائرة الابتدائية في القضية قريبا. وبالنسبة لقضية ملاديتش، نسلم بأهمية الأدلة الجديدة التي قدمت في المحاكمة ونتطلع إلى حسم القضية في الوقت المناسب. وننوه إلى أن من المقرر أن يصدر الحكم الأولي في نهاية عام ٢٠١٥ ونتفهم أيضا التعقيدات المتعلقة بإلغاء الإفراج المبدئي عن المتهم. ونامل أن يتسنى استكمال دعاوى الاستئناف الثلاث في إطار الجدول الزمني المحدد في تقرير المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة. ونناشد المحكمة مواصلة جهودها لاستكمال أعمالها على وجه السرعة وبطريقة حسنة التوقيت.

ومما يدعو إلى التشجيع أن مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة لا يزال يشعر بالارتياح من التعاون الذي تلقاه من السلطات في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، وترحب المملكة باستمرار تعاون هذه الدول.

ومن الأمور الإيجابية أيضا أنه جرى تنشيط البحث عن الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك. ونؤيد دعوة المدعي العام إلى تسريع عمليات البحث عن القبور الجماعية واستخراج الجثث منها والتعرف على الرفات، ونناشد حكومات البوسنة والهرسك على مستويي الدولة والكيان دعم تلك الجهود. ومع ذلك، يثير المدعي العام الشواغل حيال التحديات الكبيرة القائمة فيما يتعلق بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في البوسنة والهرسك. وذلك يخاطر بخرق الأطر الزمنية للاستراتيجية الوطنية بشأن جرائم الحرب. ونشعر بالقلق لأن إجراءات المحاكمة لم تنفذ سوى في جزء صغير من القضايا على الصعيد الإقليمي ولأن المحاكمات الإقليمية لمرتكبي جرائم الحرب لا تزال تواجه تحديات منهجية ومستمرة.

وإذ أتناول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن من دواعي سرورنا أن المحكمة لا تزال ماضية في المسار الصحيح نحو إنجاز قضيتها الوحيدة المتبقية، قضية نيراماسوهوكو وآخرين (بوتاري)، في نهاية عام ٢٠١٥، مع الإغلاق الرسمي للمحكمة الدولية بنهاية هذا العام. ولكن العجز عن إلقاء القبض على تسعة فارين لا يزال يستدعي القلق. ونناشد جميع الدول تقديم الدعم الكامل لرواندا وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين لضمان اعتقال الفارين. ولا يمكن استكمال الأعمال المتعلقة بضمان المساءلة حتى يقدم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة. ونشكر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على جهودها في محاولة تسوية مشكلة نقل الأشخاص المقيمين في أروشا، ويسرنا أن الآلية اعتمدت خطة استراتيجية لتحقيق تلك الغاية. كما نرحب بالمناقشات بشأن تعويض الضحايا. وفيما لا تزال الحكومة الرواندية منخرطة في مشاورات مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن مشروع المسح التقييمي الذي يتضمن توصيات، فإننا سنغدو ممتنين لو قدمت لنا معلومات مستكملة عن التقدم المحرز.

وفيما يتعلق بالآلية، نرحب بالأخبار التي تفيد بأنها أصدرت حكمها الاستئنافي الأول وتستعرض في الوقت الحالي القضايا المحالة. كما نشيد بالتقدم الكبير المحرز بشأن المسائل الإدارية، بما في ذلك مزاولة الموظفين أعمالهم في المبنى الدائم في أروشا. ونشيد بكلتا المحكمتين الجنائيتين الدوليتين على استمرار نقل أنشطتهما إلى الآلية. ويمثل الانتقال السلس للمهام إحدى الأولويات، ونناشد المحكمتين والآلية مواصلة العمل معا لتحقيق الغايات المشتركة لاستراتيجيات إنجاز المحاكمات.

وأود أن أختتم بياني بتكرار دعوة المدعي العام براميرتس المجتمع الدولي إلى اغتنام الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية المرتكبة في سريبرينيتشا للتأكيد مجددا على التزامه بتحقيق العدالة. وينبغي أن تكون الذكرى السنوية في المقام الأول مناسبة لإحياء ذكرى الضحايا وتكريم

أسرهم فضلا عن إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب في البوسنة والهرسك.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تهانينا لوفد بلدكم، ماليزيا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. كما أشيد بالأعمال التي أدتها رئاسة ليتوانيا للمجلس خلال شهر أيار/مايو الماضي.

ونشكر الرؤساء والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية على الإحاطات الإعلامية التي قدموها للمجلس، ونؤكد لهم على دعم أنغولا الكامل.

وبإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، استجاب المجلس للطلب العالمي لتعزز سيادة القانون ووضح حد للإفلات من العقاب على نطاق العالم. وخلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية، اضطلعت

المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بدور بالغ الأهمية في تعزيز سيادة القانون بتقديمهما إسهاما ذا مغزى لمنع المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من الإفلات من العقاب. وعشية إغلاق المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، نشيد بالإنجازات المتميزة للمحكمتين وإسهامهما في إرساء العدالة الدولية وسيادة القانون.

لقد أكملت المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة الآن إجراءاتها بحق ١٤٧ شخصا من أصل ١٦١ شخصا كانت قد أصدرت لوائح اتهام بحقهم، بما في ذلك اثنتان من قضايا الاستئناف الهامة. و لم يتبق سوى سبع قضايا ودعاوى استئناف، تشمل آخر ١٤ متهما ومستأنفا من بين مجموع المتهمين البالغ عددهم ١٦١ شخصا. وتبذل المحكمة جهودا لبلوغ غايات استراتيجيتها لإنجاز المحاكمات وكفالة النقل السلس للمهام إلى الآلية امتثالا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونرحب بكونه لم يبق أي هارب مطلوب للمثول أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبالتزام المحكمة بإنجاز أعمالها على وجه السرعة، مع ضمان سير المحاكمات وإجراءات الاستئناف الخاصة بها على نحو تتقيد فيه بالمبادئ الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة والعدل.

وبالرغم من التحديات المستمرة، ومن بينها حالات التأخير في المحاكمات ودعاوى الاستئناف، فإن ما يدعونا إلى الاطمئنان أن خطوات تتخذ لإكمال جميع الإجراءات القضائية بحلول عام ٢٠١٧. وننوه مع شعور بالارتياح إلى أن مكتب المدعي العام لا يزال مركزا على إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية مع تقليص التكاليف وتخفيض عدد الموظفين. وفيما يتعلق بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب على الصعيد الإقليمي، نؤيد جهود مكتب المدعي العام للتشجيع على تحسين التعاون الإقليمي فيما يتعلق بجرائم الحرب.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفي حين من المتوقع أن يحصل الإغلاق الرسمي للمحكمة بحلول نهاية عام ٢٠١٥، فإننا نشيد بالأعمال التي أنجزتها المحكمة في الدائرة الابتدائية بشأن جميع المتهمين الذين وجهت لهم المحكمة لوائح اتهام وعددهم ٩٣ متهما. ونشعر بالقلق لأن لم يُقبض بعد على تسعة من الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة لوائح اتهام بخصوص مشاركتهم في الإبادة الجماعية في رواندا وما زالوا فارين مع ثلاثة من المتهمين الهاربين، وأُحيل اختصاص الآلية والهاربين الستة المتبقين إلى السلطات الرواندية. وبالتالي، وعملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تبقى عملية تعقبهم ومحاكمتهم على عاتق جمهورية رواندا وآلية تصريف الأعمال، الأمر الذي سيتطلب تعاون جميع الدول لكي لا يفلت من العقاب أي مرتكب لجرائم الإبادة الجماعية في رواندا.

وننوه مع شعور بالارتياح إلى أن نقل المهام إلى آلية تصريف الأعمال شارفت على الإنجاز، وجرى بالفعل تسليم معظم المهام القضائية ومهام الادعاء ووضعت الترتيبات الإدارية. ونقدر تبادل الدروس التي استخلصتها المحكمتان الدوليتان في إدارة المهام القضائية والإدارية ومهام الادعاء مع الولايات القضائية الدولية والوطنية الأخرى فضلا عن الجمهور. ولا تزال هناك تحديات هامة، بما في ذلك تعويض الضحايا ونقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة أو أدانتهم. ولا بد من معالجة تلك المهام بتأن لكي تؤثر أعمال المحكمة تأثيرا كاملا على تحقيق السلام والاستقرار في رواندا.

وفيما يتعلق بآلية تصريف الأعمال، نود أن نؤكد على أهمية العمل بشكل وثيق مع المسؤولين الرئيسيين في المحكمتين وموظفيهما لضمان نقل سلس للمهام والخدمات المتبقية وفحص أفضل الممارسات واعتمادها. والأمر الأكثر أهمية هو تعزيز التواصل والتعاون مع حكومات دول يوغوسلافيا السابقة ورواندا بإبقاء المسؤولين المعنيين في تلك الدول على

اطلاع بأنشطة الآلية وبعملية انتقال المسؤوليات، فضلا عن تقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية. ونقدر تقديرا كبيرا الدعم الذي قدمته إلى الآلية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة ومكتب الشؤون القانونية وإدارة الشؤون الإدارية في الأمانة العامة والدول المعنية، وسيكتسي هذا الدعم أهمية حاسمة في ضمان نجاح الآلية. ونشعر بالتشجيع من كون آلية تصريف الأعمال حددت عمليات اعتقال الفارين المتبقين وتسليمهم باعتبارها أولويات لها، مع مراعاة أن العمليات المستمرة لتعقب المتهمين الهاربين، التي يقوم بها المدعي العام، تتطلب التعاون الكامل من الدول.

وأخيرا، نود أن نسلط الضوء على أن مبادئ العدالة الجنائية الدولية المتجسدة في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا كانت حاسمة في عمليات إنعاش تلك البلدان، وفي أعقاب الأحداث المريعة التي وقعت في أراضيها. ومن المتوقع أن يواصل المجتمع الدولي دعم المحكمتين في أعمالهما المتبقية، بما في ذلك بضمان توفر ما يكفي من الموارد لإتاحة المجال لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن بغية كفالة السلام الدائم وإرث المحكمتين.

وفي الوقت حيث تنتشر الفظائع انتشارا واسعا، يواجه المجتمع الدولي التحدي المتمثل في تقييم إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وآلية تصريف الأعمال المتبقية والمحاكم الدولية الأخرى، بوصفه تعبيرا ملموسا عن التزامه بوضع حد للإفلات من العقاب، وتعهده بإنشاء عالم حيث يسود حكم القانون.

السيد عميش (الأردن): شكرا، سيدي الرئيس. بداية، أرحب بالقاضيين: السيد نيرون والسيد يونسن، بالإضافة إلى السيدين براميرتز وبوبكر جالو. وأشكرهم على إنجازاتهم المميزة والأعمال الاستثنائية التي تقوم بها المحكمتان.

لقد جاء إنشاء مجلس الأمن للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا استجابة للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية، لضمان تحقيق العدالة الجنائية ومنع إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وإعلاء شأن سيادة القانون. وقد أحرزت كل من المحكمتين خلال فترة عملهما الماضية تقدما إيجابيا في سبيل تحقيق الغايات التي أنشأت من أجلها، وهو ما يظهر من عدد القضايا الكبير التي تعاملت معه كل منهما. وعلى الرغم من كافة الإعاقات والتكاليف المالية التي ترتبت على إجراء التحقيقات والمحاكمات، فإن إنجاز المحكمتين في إعلاء سيادة القانون أثبت صحة التوجه لإنشاء المحاكم الدولية والعمل على إنجاحها. كما أدت المحكمتان دورا رئيسيا في تطوير مبادئ القانون الجنائي الدولي التي أصبحت تستند إليها المحكمة الجنائية الدولية والعديد من المحاكم الوطنية في قراراتها وأحكامها. لذا، فنحن نشجع كافة المؤسسات القضائية الدولية والمحاكم الوطنية على الاستفادة من الخبرات القضائية أو الإدراية المتراكمة لدى المحكمتين.

إن تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها المحكمتان يعتمد على التعاون البناء والدعم القوي من قبلنا للمحاكم. ومن هنا يأتي تأييد الأردن القوي للمحكمتين ولتوفير كافة السبل لهما للتمكن من إنجاز أعمالهما وفقا للتواريخ المقدمة من رئيسيهما مع تأكيدنا في ذات الوقت على أهمية تحقيق الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وتنفيذ الخطة الشاملة لتصفية المحكمتين بشكل دقيق بعد الانتهاء من المحاكمات الجارية أمامهما. إن المرحلة الحالية توجب علينا التركيز على الأمور التقنية والإدارية لعمل المحكمتين بشكل كاف لضمان إنهاء أعمالهما على أكمل وجه.

ما زال يشعر الأردن بالقلق من أن ثلاثة أشخاص مطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما زالوا فارين من وجه

العدالة. ويدعو، هنا، الأردن الجهات ذات العلاقة للعمل على تقديم هؤلاء المطلوبين إلى المحكمة.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن ابدأ بالإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على الكلمات الطيبة الموجهة إلى وفد بلدي، وأن أتمنى لكم كل التوفيق خلال شهر أيار/مايو. أود أن أشكر القاضي نيرون ويونسن والمدعيين العامين براميرتز وجالو على إحاطتيهما الإعلاميتين المستفيضتين اليوم. وتكرر ليتوانيا أيضا شكرها لجميع موظفي المحكمتين على عملهم.

إن الإحياء المقبل للذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا لتذكرة حزينة بتلك المأساة الإنسانية الواسعة النطاق، والإخفاق الكبير في تنفيذ المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي الوقت نفسه، تشير الذكرى السنوية مرة أخرى إلى أهمية التمسك بمساءلة أولئك المسؤولين عن أخطر الجرائم والسعي بنشاط لتحقيق ذلك.

ومن خلال الولاية القضائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنها تسهم إسهاما كبيرا في القانون الجنائي الدولي، ولا تزال تقوم بذلك. وقد أدت كلا المحكمتين دوراً تاريخيا في محاكمة جرائم الحرب والعنف الجنسي، مما يمهد الطريق للبت في هذه الجرائم في جميع أنحاء العالم. وقد تصدرتا كلاهما الجهود الرامية إلى احترام سيادة القانون وأسهمتا في العملية الضرورية لتقصي الحقائق والمصالحة. والتقريران المعروضان اليوم يشيران بوضوح إلى أن كلتا المحكمتين تتحرك بصورة مطردة نحو إنجاز ولاياتها. ونحن نرحب بالخطوات التي اتخذتاها للإسراع بعملهما، وللانتهاء نحو فعال من القضايا التي ما زالت قيد النظر، ولإحالة المهام المعلقة إلى آليه تصريف الأعمال المتبقية.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد أحرزت تقدما كبيرا خلال الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير. وتم إصدار حكمي استئناف، بما في ذلك قضية فويادين بوبوفيتش وآخرين بشأن خمسة أشخاص أدينوا في المحاكمة. ولم يتبق سوى سبع قضايا ودعاوى استئناف، تشمل آخر ١٤ متهما ومستأنفا. ونحن نتطلع إلى الأحكام الابتدائية في قضايا فويسلاف شيشيلي، ورادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، التي تشمل ثلاثة من أهم المتهمين، ونشجع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على أن تتخذ جميع التدابير المناسبة للتعجيل الأحكام في تلك القضايا.

ونلاحظ مع القلق ارتفاع معدلات تناقص الموظفين التي أعرب عنها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تقريره (S/2015/342، المرفقات) ونقر بالخطوات التي اتخذتها المحكمة لمعالجة هذا الشاغل. إن الظروف الصعبة والتأخير في لإصدار الأحكام يمكن أن يعرض سير العدالة للخطر. ونحن نسلم بالتحديات التي تواجه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة للمحاكمات السبع المتبقية، ونشجعها على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من حالات التأخير.

وتتوقف المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على الانتهاء في الوقت المناسب من الإجراءات المتبقية من جانب المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وإذ يقترب انتهاء ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تكتسي المساءلة على الصعيد الوطني أهمية بالغة. ونحن نرحب بالتعاون بين مكتب المدعي العام في المحكمة والسلطات في البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا. وفي الوقت نفسه، نود أن نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها المدعي العام براميرتز فيما يتعلق بالمحاولات غير السليمة الرامية إلى التأثير على السلطات القضائية المستقلة وتسييس محاكمة مرتكبي جرائم الحرب. ونحث الدول المعنية على التغلب على أخطر العوائق أمام القضاء الوطني وأمام الإجراءات الواجبة في التحقيق والمقاضاة في جرائم الحرب في إطار ولايتها القضائية.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نود أن نشيد بالعمل الدؤوب الذي يقوم به الموظفون والقضاة وتفانيهم في الأنشطة القضائية والقانونية المستمرة الرامية إلى إتمام عمل المحكمة. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تقع المسؤولية عن تعقب جميع هؤلاء الهاربين التسعة المتبقين ومحاكمتهم على عاتق رواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية. ولئن كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تستكمل ولايتها، فإن تسعة هاربين صادر بحقهم قرار اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يزالون طلقاء. ونشجع كل الدول على تقديم الدعم الكامل لرواندا والآلية بغية إلقاء القبض على الهاربين وتسليمهم.

نلاحظ أن آلية تصريف الأعمال المتبقية، بالتعاون الوثيق مع كلتا المحكمتين، قد تولت العديد من المهام الأساسية لهما، بما في ذلك ما يتعلق بإنفاذ الأحكام، وحماية الضحايا والشهود، وإدارة المحفوظات ونقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم.

ونحيط علما بالتحديات المتبقية فيما يتعلق بنقل الأفراد الذين برئت ساحتهم والذين قضوا فترة الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويلزم المزيد من الجهود من أجل إيجاد حل طويل الأجل لهذه المسألة. وفي الوقت نفسه، نشجع جميع الدول على التعاون، بهدف تسوية المسألة بأسرع ما يمكن.

ولئن كانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تعاملان مع بعض أبشع الجرائم، فإن الفظائع الجماعية ما زالت ترتكب في أنحاء أخرى من العالم، والإفلات من العقاب لا يزال سائدا. واتخذ إرث المحكمتين شكلا ملموسا في إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة – المحكمة الجنائية الدولية – الذي يأتي اليوم في صميم نظام العدالة الجنائية برمته الذي أنشأه المجتمع الدولي. في هذا الصدد، من الضروري دعم المحكمة الجنائية الدولية من أجل ضمان قدرتها على تحقيق العدالة للضحايا العديدين.

السيد لي يونغشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الرئيس ميرون، والمدعي العام براميرتز، والرئيس يونسن، والمدعي العام جالو على إحاطاتهم الإعلامية بشأن عمل المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمتان التغلب على شتى الصعوبات، مثل الاحتفاظ بالموظفين، واتخذتا خطوات عديدة من أجل إحراز التقدم في عملهما. فقد أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحكاما في قضيتين في طور الاستئناف، واستمعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للتو إلى المرافعات الشفوية في قضية الاستئناف الأخيرة. وآلية تصريف الأعمال المتبقية قائمة وتؤدي عملها، إذ أنها أصدرت حكمها الأول. وتنوه الصين بنتائج تلك الجهود لكنها تلاحظ في الوقت ذاتهأن المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، ولأسباب مختلفة، قامت مرة أخرى بإرجاء مواعيد إصدار الأحكام في قضايا معينة.

وفيما يتعلق بأعمال المحكمتين والآلية، أود أن أطرح الآراء التالية. أولا، إن المحكمتين جهازان من أجهزة العدالة الجنائية الدولية أنشأهما المجلس ويعلق عليهما المجتمع الدولي آماله في إقامة العدالة القضائية. غير أن تأخير العدالة إنكار للعدالة. والتأخير المتكرر في العمل لا يتماشى مع آمال المجلس والبلدان الأصلية. وتشير التقديرات إلى أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سوف تختتم أعمالها بحلول نهاية عام ٢٠١٥، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وتأمل الصين أن المحكمتين، إذ تكفلان إقامة العدالة القضائية، ستقومان بتنظيم أعمالها على النحو المناسب، واستخدام الموارد المتاحة بصورة كاملة، وتحسين الكفاءة القضائية، وتسريع وتيرة

أعمالهما لتجنب المزيد من التأخير والانتهاء من أعمالهما في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، على الترتيب.

ثانيا، يكتسي التعاون مع الدول أهمية بالغة في كفالة فعالية أداء المحكمتين. فمن المستحيل إلقاء القبض على الفارين ونقلهم، وجمع الأدلة وتنفيذ الأحكام بدون تعاون البلدان، لا سيما البلدان الواقعة في المنطقة. وقد لاحظت الصين مع التقدير إعراب المحكمتين والآلية عن ارتياحها للتعاون الذي تلقته من صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، ورواندا.

وفي الوقت الحاضر، تواجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية تحديين. التحدي الأول هو نقل الأشخاص المفرج عنهم والذين بُرئت ساحتهم، والثاني هو أن تسعة من الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام ما زالوا طلقاء. وتقدر الصين الخطوات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية طلباً لنقل المفرج عنهم والذين بُرئت ساحتهم. وفي الوقت ذاته، ندعو البلدان المعنية إلى إظهار الإرادة السياسية لتقديم المزيد من المساعدة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية. وفيما يتعلق بتلك المسألة، ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الاستماع أيضا إلى آراء رواندا والبلدان الأخرى. وبخصوص مسألة تعقب الفارين، نأمل أن تخصص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية والبلدان الأصلية المزيد من الموارد وتعزز تبادل المعلومات من أجل إلقاء القبض على أولئك المجرمين في القريب العاجل.

ثالثا، وفيما يتعلق بالانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، بدأت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفروعها أعمالها في تموز/يوليه ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣، على الترتيب. وفي الوقت الحاضر، فإن الانتقال إلى الآلية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يوشك على الانتهاء، بينما يحرز الانتقال إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقدما جيدا. ونأمل أن تنظم المحكمتين أعمالهما على نحو سليم وتعززا الاتصال والتنسيق مع الآلية من أجل ضمان النجاح في إنجاز المرحلة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، قبل الانتهاء من أعمالهما، ينبغي للمحكمتين تلخيص الدروس المستفادة بغية مساعدة المجتمع الدولي على مكافحة الإفلات من العقاب ومعالجة العلاقة بين صون السلم الإقليمي، وتحقيق المصالحة الوطنية، والسعي إلى تحقيق العدالة القضائية.

وفي الختام، أود أن أشكر شيلي، ورئيس الفريق العامل المعني بالمحاكم الدولية، ومكتب الشؤون القانونية على عملهم.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ماليزيا.

أود أن أعرب عن تقديري للقاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين؛ والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على تقاريرهم.

قبل أكثر من ٢٠ عاما، أصيب العالم بالصدمة والفزع إزاء التقارير بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وارتكاب الفظائع مثل جرائم الحرب، والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وكان إنشاء المحاكم الجنائية الدولية المعنية – أي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا – استجابة حازمة من المجتمع الدولي من أجل كفالة مساءلة مرتكبي هذه الفظائع عن أفعالهم.

وعلى غرار العام الماضي، عندما احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا، فإننا ندرك أن

هذا العام يوافق الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سربرينتشا. وهذه الذكرى السنوية اعتراف بمعاناة الضحايا وأسرهم، وكذلك تذكرة مؤلمة لنا جميعا بمسؤوليتنا عن كفالة عدم تكرار هذه الفظائع. ويتعين علينا توجيه رسالة قوية لا لبس فيها مفادها عدم التسامح مع الإفلات من العقاب أو السماح باستمراره.

وما زالت ماليزيا على اعتقادها الراسخ بأن مرتكبي هذه الجرائم يجب تقديمهم إلى العدالة، وسيقدمون إلى العدالة وسيتم إخضاعهم للمساءلة. ومهما قد يكون ذلك مؤلما، فإننا نعتقد أيضا أنه جزء من عملية التعافي والحقيقة والمصالحة التي يجب أن تقوم بها المجتمعات المحلية والدول سعيا إلى إقامة العدالة ودعما لها. وفي ذلك الصدد، تقدر ماليزيا كثيرا وتؤكد تأييدها لأعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في دعم سيادة القانون والعدالة. وننوه كثيرا بإسهاماتهما في نظام العدالة الدولية والسلم والأمن الدوليين وسيادة القانون.

وفيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الإنجاز، نحيط علما بتعهدات رئيسيهما بكفالة مواصلة المحكمتين سيرهما على المسار الصحيح في سبيل الوفاء بمواعيد الإنجاز النهائية لكل منهما، أي بنهاية هذا العام بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وعام ٢٠١٧ بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونثني على الجهود التي بذلها رئيسا المحكمتين لكفالة تحويل ونقل القضايا على نحو فعال إلى الآلية أو إلى المحاكم الوطنية، عند الاقتضاء. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نلاحظ أن مهامها القضائية ومهام الادعاء لديها قد سلمت بالفعل إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. والقضية العالقة الوحيدة هي استئناف قضية بوتاري. ومن بين الهاربين التسعة الباقين، سيحال ستة منهم إلى رواندا، بينما ستتولى آلية تصريف الأعمال المتبقية محاكمة الفارين الثلاثة الباقين ذوي الأولوية القصوى. ونشجع كثيرا جميع الدول على تقديم كامل تعاونها إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لكفالة إلقاء القبض على الهاربين التسعة المتبقين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونلاحظ أن العديد من العوامل، بما في ذلك الحالة الصحية للمتهمين، التي أثرت على قدرتهم على المثول أمام المحكمة، فضلا عن ارتفاع معدلات تناقص الموظفين، قد أسفرت عن طلبات لتمديد ولايتها. ونحن ندرك على نحو خاص استمرار الخطر المتمثل في احتمال إنكار العدالة بسبب الأحوال الطبية للعديد من المتهمين، الأمر الذي يمكن أن يحول دون إنجاز محاكماتهم وإثبات إدانتهم أو براءتهم. وفي حين أن هذه الآثار قد تكون مؤسفة، فإننا نعتقد أن تلك العوامل من الممكن تفاديها وهي غير مقصودة. وفي ذلك الصدد، نثني على رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على مبادرته إلى تعيين موظفين لملء ثغرات التوظيف القائمة بغية تسريع وتيرة إنجاز القضايا.

كما ننوه بالجهود المتواصلة للمحكمتين لكفالة تشاطر الدروس المستفادة في إدارة المهام القضائية ومهام الادعاء والمهام الإدارية لمحكمة دولية مع ولايات قضائية دولية ووطنية أخرى ومع الجمهور. ومن المهم تشجيع تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، مثلا عن طريق عقد حلقات عمل بمشاركة موظفين قانونيين من مختلف المحاكم الدولية.

ويشجعنا أن نرى الانتقال السلس نسبيا من المحكمتين إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، كما يتضح من نقل بعض المهام القضائية والإدارية. ونحن على ثقة بأن المحكمتين ستضطلعان بأعمالهما بكفاءة وفقا لقرارات مجلس الأمن.

ونود أيضا أن نثني كثيرا على تعاون الدول المعنية والدول الإقليمية مع المحكمتين. ما كان سيتسنى وفاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالتزاماتهما وولايتيهما بدون التعاون التام من جانب الدول المعنية.

في الختام، وفي حين نتفهم القلق إزاء التأخر في الوفاء بالمواعيد النهائية السابقة للإنجاز، فإننا نتفهم أيضا الحاجة إلى ممارسة قدر من المرونة في هذا الصدد. نحن نطمئن للالتزام الذي أبداه رئيسا المحكمتين والمدعيان العامان في الاضطلاع بالتزاماتهم والوفاء بالمواعيد النهائية المحددة لهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة جولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يتمنى وفد بلدي للوفد الماليزي رئاسة ناجحة جدا لمجلس الأمن هذا الشهر. وأنا على يقين من أنه سيترأس عملنا بأفضل الطرق الممكنة.

في البداية، أود أن أشكر رئيسي كل من المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين والمدعيين العامين على تقاريرهم (S/2015/341، S/2015/340 و S/2015/342) وإحاطاتهم الإعلامية الثرية بالمعلومات اليوم. نحتفل هذا العام بالذكرى السبعين للأمم المتحدة، وذكرى مرور ٧٠ عاما على المحرقة و ١٠ سنوات منذ إنشاء المسؤولية عن الحماية، والذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا.

قبل ما يزيد قليلا عن ٢٠ عاما، أنشأ مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي كانت أول محكمة جرائم حرب تنشئها الأمم المتحدة وأول محكمة دولية لجرائم الحرب منذ محكمتي نورمبرغ وطوكيو. دأبت البوسنة والهرسك على دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإسهام المحكمتين في القانون الجنائي الدولي وسيادة القانون وإقامة العدل.

ونشدد على أهمية الإنجاز الناجح لأعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. سيكون إنجاز المحكمة بمثابة تذكرة للأجيال المقبلة بأنه لا يوجد إفلات من العقاب على أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات القوانين أو أعراف الحرب، على أمل منع حدوث هذه الجرائم في المستقبل. وفي الوقت نفسه، نحن نشعر بالقلق من أن الإنجاز الناجح لولاية المحكمة يتعرض للخطر بسبب الأحوال الصحية للعديد من المحتجزين وكذلك بسبب تناقص عدد موظفي المحكمة. تتسبب الحالة الراهنة في تأخيرات كبيرة في الإجراءات القضائية.

وعلاوة على ذلك، نشعر ببالغ القلق إزاء احتمال انتهاء سنوات طويلة من الإجراءات القضائية دون صدور أحكام نهائية. ونشدد مرة أخرى على أهمية الإجراءات القضائية العادلة والسريعة. لذا، نحث المحكمة على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتنفيذ أفضل الممارسات القضائية من أجل تجنب المزيد من التأخير. انتظر الضحايا وأسرهم بما فيه الكفاية.

ونؤكد على الدور الحيوي الذي تؤديه العدالة في بناء السلام المستدام في مجتمعات ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، يظل التعاون الإقليمي عاملا أساسيا في عملية المصالحة داخل البلد والمنطقة ككل.

وقعت البوسنة والهرسك بروتوكولات بشأن التعاون في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب مع البلدان المجاورة، بهدف تكثيف التعاون في التحقيق في جرائم الحرب وحماية الشهود. وقد تحققت نتائج قيمة. في آذار/مارس، تعاون المدعيان العامان في البوسنة والهرسك وصربيا في القبض على ثمانية أشخاص متهمين بالقيام بعمليات قتل في سريبرينيتشا في عام ١٩٩٥.

وتعاون الشهود، ولا سيما الضحايا الشهود، أمر حاسم الأهمية في نجاح محاكمات جرائم الحرب، ليس أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فحسب، ولكن أيضا أمام المحاكم في البوسنة والهرسك. يدلي الضحايا الشهود في كثير من الأحيان بشهادات عن أحداث تخلف صدمة نفسية شديدة. أثناء الإدلاء بشهاداتهم، يعيشون مرة أخرى غالبا صدماتهم

النفسية مرارا. وعلاوة على ذلك، فإن نفس الشهود الضحايا قد يدلون في كثير من الأحيان بشهادتهم أمام عمليات مختلفة ضد أشخاص مختلفين متهمين بارتكاب جرائم حرب. ونشدد على أنه ينبغي لجميع الذين يتعاملون مع الضحايا الشهود التحلي بدرجة عالية من الحساسية تجاههم، وينبغي معاملتهم بإنسانية واحترام كرامتهم وحقوقهم الإنسانية.

ودأبت سلطات البوسنة والهرسك على التعاون بشكل تام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما من حيث إتاحة إمكانية الوصول إلى الوثائق والمحفوظات وفي المسائل المتعلقة بحماية الشهود. ودأبنا على زيادة مستوى تعاوننا مع المحكمة وسنواصل القيام بذلك مع الآلية.

وليس ثمة مجال للشك في التزامنا بأداء واجبنا المتمثل في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب ومقاضاتهم. وتواصل البوسنة والهرسك تعزيز نظام العدالة الوطني على جميع المستويات بغية إيجاد الإطار القانوني والسياسي اللازم لتقديم الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم إلى العدالة. ونرحب بدعم الاتحاد الأوروبي في تعزيز قدرات النظام القضائي في بلدي وكذلك في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتعامل مع جرائم الحرب.

لقد شكل اقتفاء أثر المفقودين واستخراج جثثهم وتبادل المعلومات عن الضحايا جزءا قيما من التعاون بين البوسنة والهرسك والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. بعد الحرب، كان لدى البوسنة والهرسك أكبر عدد من الأشخاص المفقودين مقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة. جرى العثور على نحو ثلثي الأشخاص المفقودين الذين يقدر عددهم بنحو ٣٠ ٠٠٠ شخص وتحديد هويتهم؛ ولا يزال لدينا حوالي ٨ ٠٠٠ شخص مفقود.

ويشكل الاجتماع الثلاثي لرؤساء هيئات الادعاء في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا الذي عقد في شباط/فبراير من هذا العام خطوة في الاتجاه الصحيح لتعزيز التعاون الإقليمي في عملية اقتفاء أثر الأشخاص المفقودين وتحديد هوياتهم. جرى تنظيم هذا الاجتماع بدعم من بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى البوسنة والهرسك، ونود أن نشكر جميع الذين ساعدوا أسر المفقودين في الحصول على معلومات عن أقاربهم المفقودين.

ونرحب بالتقدم المحرز في إنشاء مراكز معلومات وتوثيق في سراييفو وسريبرينيتشا بما يتيح إطلاع الجمهور على السجلات العامة والمحفوظات للمحكمة والآلية. للمراكز أهمية رمزية عميقة من حيث العمل بمثابة تذكرة دائمة للأجيال المقبلة بأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ينبغي ألا تتكرر أبدا. ونود أن نشجع البلدان الأخرى، فضلا عن المنظمات والمنظمات غير الحكومية على دعم المشروع. إن إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا يخص بلدان معنية فحسب، بل يخص البشرية جمعاء كتذكرة بمكافحة الإفلات من العقاب وشهادة عليها.

وأخيرا، نود أن نؤكد على أنه إذا كان المجلس ملتزما بضمان حصول الضحايا والناجين من المآسي في يوغوسلافيا السابقة على العدالة التي يستحقونه، فإنه يجب أن يواصل توفير كل الدعم المطلوب للمحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية لتمكينها من إنجاز عملها وإسدال الستار على هذا الفصل الهام في العدالة الجنائية الدولية، والذي سيترك إرثا دائما وحيويا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بحضور رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضيين ميرون ويونسن، وكذلك بالمدعيين العامين براميرتز وجالو. ونثني على عملهم وجهودهم المتواصلة الرامية إلى كفالة المساءلة

وتعزيز العدالة الجنائية الدولية، ونشكرهم على الإحاطات الإعلامية التي قدموها اليوم وعلى تقاريرهم الشاملة.

وتشهد تلك التقارير، رغم أنها تمثل سجلا بالتقدم المحرز، أيضا على حقيقة أن العدالة الدولية يمكن أن تكون عملية بطيئة وغير مفهومة بشكل يدعو إلى الإحباط. ومن المؤكد أنها كذلك بالنسبة للكثير من الضحايا وأسرهم، الذين ما زالوا في انتظار إقامة العدل. وهم لا يستطيعون فهم أنه بعد مرور ٢٢ عاما على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ٢٠ عاما على انتهاء الحرب في كرواتيا والبوسنة والهرسك، لم تصدر بعد الأحكام التي طال انتظارها بحق بعض أولئك الذين يتحملون القدر الأكبر عن المسؤولية عن الجرائم البشعة التي ارتُكبت خلال تلك الحروب، بما فيها الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا.

وكثيرا ما تطول فترة المحاكمات نظرا لاعتلال صحة المتهمين. وينطبق ذلك على غوران هادجيتش المتهم بارتكاب جرائم حرب ضد أشخاص كروات وسكان آخرين من غير الصرب في كرواتيا والذي عُلقت محاكمته منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ نظرا لسوء حالته الصحية. وقبل بضعة أيام، سمحت المحكمة مرة أخرى بالإفراج المؤقت عنه لأسباب صحية. وفي ذلك السياق تحديدا، تحضرني قضية سلوبودان ميلوسيفيتش. فرغم أنه كان العقل المدبر وراء الأحداث المروعة التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة وكان مسؤولا عن قدر هائل من المعاناة الإنسانية، فقد استغرقت محاكمته فترة طويلة جدا حتى أنه توفي قبل صدور الحكم. ونحن نشجع المحكمة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة والمناسبة لضمان استئناف محاكمة غوران هادجيتش في أقرب وقت ممكن واستكمالها حسب الأصول حتى صدور حكم نهائي فيها. ومن المهم للغاية أيضا ألا يتأخر إصدار الأحكام في القضيتين المحوريتين الأخريين المعروضتين على المحكمة – وهما قضيتا راتكو ملاديتش ورادوفان كارادجيتش – أكثر من ذلك. ونحن نرى أن المحكمة لديها موارد كافية لتحقيق ذلك.

وأود أن أكرر مرة أخرى أننا نرى أن المحاكمة السريعة، التي تتمخض عن صدور حكم قضائي، سواء بالإدانة أو التبرئة، لا تمثل أحد أهم الحقوق الأساسية للمتهم فحسب ولكنها حق أساسي للضحية بنفس القدر. ومحاكمة فويسلاف شيشيلي، الذي صدرت ضده لائحة اتهام في عام ٢٠٠٣ بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإلقاء خطب تحريضية تثير الكراهية، يمكن وصفها بأي شيء عدا أنها سريعة وفعالة. وفي بياني أمام المجلس قبل ستة أشهر (انظر S/PV.7332)، وجهت انتباه مجلس الأمن إلى قضية شيشيلي والتأثير الضار الناجم عن قرار المحكمة السماح بالإفراج المؤقت عنه لأسباب إنسانية. ولذلك، نشيد إشادة قلبية بجهود المدعي العام براميرتز الرامية إلى إلغاء الإفراج المؤقت عنه ونرحب بقرار دائرة الاستئناف الصادر في ٣٠ آذار/مارس والذي يأمر الدائرة الابتدائية باتخاذ إجراء فوري بشأن ذلك الأمر.

غير أننا نلاحظ، مع الاستياء، أن قرار دائرة الاستئناف لم يُنفذ بعد؛ ونحن نتوقع احترام طلب إعادة شيشيلي إلى الحجز وتنفيذه. ويبدو أن المحكمة قد كثفت جهودها في هذا الصدد، ونأمل أن نرى نتائج ملموسة قريبا. وفي الشهور الأخيرة، شهدنا مرة أخرى إلقاء فويسلاف شيشيلي لخطب تحض على الكراهية والحرب وإحراقه علنا لعلم كرواتيا وسخريته المروعة من الضحايا. وقد اقترن هذا المسلك العلني الخطير بالقرار غير المفهوم المتخذ مؤخرا والقاضي برد الاعتبار للمُعلم الأيديولوجي السيئ السمعة لشيشيلي، وهو من مجرمي الحرب المشهورين إبان الحرب العالمية الثانية.

ويمثل الاعتراف بمعاناة الضحايا شرطا مسبقا هاما للمصالحة ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن المصالحة تبدأ بقبول الحقائق الثابتة. وتحريف التاريخ وإنكار الجرائم، بما فيها الإبادة الجماعية، أمر غير مقبول. وفي الواقع، يمثل إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، فضلا عن إحياء ذكرى

الفظائع المرتكبة في فوكوفار وفي أماكن أخرى في وقت لاحق من هذا العام، فرصة لإرسال رسالة واضحة في هذا الصدد.

وقد استخدمت كرواتيا مفاوضاتها الشاملة حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لكي تطور بالكامل قدرتها على التحقيق في جرائم الحرب وإحالتها إلى المحاكمة، وهي المفاوضات التي تُوجت الآن بانضمام كرواتيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والذي نحتفل بالذكرى السنوية الثانية له في ١ تموز/يوليه. وبالنظر إلى احتمال إحالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للقضايا المعروضة عليها، نتوقع أن تستفيد البلدان المرشحة والمرشحة المحتملة لعضوية الاتحاد الأوروبي في جنوب شرق أوروبا من نفس الفرصة لتحسين قدراتها وأدائها في هذا المجال.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم كرواتيا الكامل والمستمر للمحكمة، على الرغم من الانتقادات التي وجهناها اليوم أو في مناسبات سابقة. ونحن نقدر عمل المحكمة الذي أسهم في وضع حد للإفلات من العقاب ودفع قدما بكل من تطور وتنفيذ القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني، مما ترتب عليه تغيير عميق في مشهد العدالة الدولية. ونود بصفة خاصة التأكيد على إسهام كل من محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا في الاجتهاد القضائي الدولي بشأن العنف الجنسي.

وتأمل كرواتيا الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الجنسية المرتكبة أثناء النزاعات من خلال سن برلماننا في الآونة الأخيرة لقانون بشأن حقوق ضحايا العنف الجنسي. وبموجب هذا القانون، سيكون من حق المواطنين الكروات، من النساء والرجال على السواء، الذين كانوا ضحايا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أثناء الحرب في وطننا الحصول على تعويض مالي وعلى بدل شهري دائم، فضلا عن الخدمات وأشكال الدعم التي يحتاجون إليها لمساعدتهم في التعافي من الصدمات النفسية وإعادة بناء حياتهم.

وفي الختام، على الرغم من أن محكمة يوغوسلافيا السابقة حققت الكثير، فإن عملها لم يكتمل بعد. فلا يزال آلاف الضحايا في انتظار العدالة. ولا بد من إقامة العدل دون أي تأخير لا مبرر له. ومن جانبنا، سنواصل دعم ومساعدة المحكمة في جهودها من أجل إنجاز عملها الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد أوبرادوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب مجلس الأمن، وقيامي بذلك للمرة الأولى يضاعف هذا الشرف والامتياز. وقبل أن أدلي ببياني، أود أن أرحب بالرئيسين والمدعيين العامين الموقرين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وأن أشكرهم على تقاريرهم نصف السنوية.

وتتابع صربيا، بوصفها بلدا له مصلحة كبيرة في جلسات محكمة يوغوسلافيا السابقة، ببالغ الحرص والاهتمام أنشطة المحكمة ذات الصلة بتنفيذ استراتيجيتها للإنجاز والانتقال بسلاسة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونحيط علما بكل العناصر الهامة في تقرير رئيس محكمة يوغوسلافيا (S/2015/342، المرفق الأول) والمدعي العام لها، ونقدر الاعتراف بدور صربيا الهام في كفالة الانتهاء بنجاح من المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية لدى المحكمة، وفقا لما أفاد به مكتب المدعي العام.

لا شك أن المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة قد بذلت جهودا رائدة هامة في وضع معايير القانون الجنائي الدولي وزيادة تطويرها، فضلا عن مكافحة الإفلات من العقاب، والسعي إلى تحقيق العدالة لضحايا تلك الفظائع البغيضة، وأن تلك المهمة لم تكن سهلة.

وخلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، أسهمت صربيا إسهاما كبيرا في تلك المساعي. فقد نفذّت مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك اعتقال كبار المسؤولين في الدولة والحكومة بمستوى وأعداد لم تطالب بها أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء كان ذلك قبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أم بعد ذلك. وقدّمت صربيا مجموعة من الأدلة، بما في ذلك المستندات السرية للغاية وشهادات كبار مسؤوليها إلى محكمة يوغوسلافيا السابقة والأطراف القضائية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، حققت صربيا مستوى من تنفيذ طلبات المساعدة الصادرة عن الدوائر الابتدائية ودوائر المقاضاة التابعة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة على نحو أكثر سرعة من الإجراءات المتخذة بين أي بلدين أوروبيين بموجب المعاهدات الثنائية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. ولم تكن تلك المهمة – أي مهمة التعاون بين الدول – سهلة أيضا.

ومع ذلك، أصدرت محكمة يوغوسلافيا السابقة بعض الأحكام المثيرة للجدل. ونلاحظ مع الشعور بعدم الرضا على وجه الخصوص، تبرئة المتهمين في معظم القضايا الرئيسية التي كان فيها الضحايا من الجماعات أو الأفراد المنتمين إلى العرقية الصربية تقريبا. ومع ذلك، لم تكُف حكومة جمهورية صربيا أبدا عن التعاون وهي ما تزال تفي بالتزاماتها الدولية بحسن نية. وبوسعي أن أؤكد للمجلس استمرار هذا النهج، وأن حكومة بلدي ستبذل قصارى جهدها لتهيئة بيئة اجتماعية تكفل التقييم الموضوعي لإرث المحكمة. ومن المؤكد أن الوقت سيساعد على ذلك أيضا، كما نوه إلى ذلك السيد براميرتز في بيانه أمام المجلس في جلسته السابقة.

وفيما يتعلق بموقفها إزاء جرائم الحرب المرتكبة في تسعينات القرن الماضي، فإن صربيا لم تكتف بعملية التعاون مع محكمة يوغوسلافيا السابقة فحسب. بل يجري التحقيق في هذه الجرائم وتستمر محاكمتها في بلدي أيضا، على النحو الذي أبلغ عنه المدعي العام ورحب به. وفي سياق المضي قدما في التصدي لهذه الجرائم، فهناك خطة عمل في المرحلة النهائية من وضعها، وهي تتسق مع الإطار التفاوضي للاتحاد الأوروبي، وقد سبق أن أبلغنا عنها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي الوقت ذاته أنشأت وزارة العدل فريقا عاملا كُلف بصياغة مشروع استراتيجية وطنية شاملة بشأن جرائم الحرب، بما في ذلك العديد من جوانب العدالة في فترة ما بعد النزاع. وسيتم ذلك بالتعاون مع خبراء دوليين مستقلين، بما في ذلك مكتب المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، وأصحاب المصلحة الآخرين. وإلى جانب ذلك كله، تواصل الأجهزة القضائية الصربية التحقيق في جرائم الحرب ومحاكمتها.

وحتى الآن، أصدر المدعي العام الصربي لجرائم الحرب لوائح اتهام لـ ١٧٥ فردا، أدين من بينهم ٦٨ متهما في حين برّئ ٣٢ آخرون. وتستمر في الوقت الحالي محاكمة ٥١ متهما آخرين في ١٦ قضية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٤ قضايا ضد ١٤ شخصا قيد الاستئناف. وتدل تلك البيانات عن الانتماءات العرقية للمتهمين التي قدمتها إلى المجلس بغرض الإحاطة والعلم مدى تجاهل العدالة في بلدي لمسألة الانتماء العرقي للمتهمين. فمن بين ١٧٥ متهما، هناك ٢ ينتميان إلى العرقية الصربية، و ٢ من الكروات، أحدهما من كرواتيا والآخر من البوسنة والهرسك و ٢٢ متهما من الألبان برئ منهم ١٧ متهما مؤخرا، وينتمي ١٤٩ منهم إلى الصرب. ويستمر رصد المحاكمات في هذه القضايا عن كثب من قبل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بلغراد، والعديد من المنظمات غير الحكومية المحلية. ولم يرقَ الشك أبدا في القرارات المتخذة من جانب صربيا في هذه القضايا، ولم يُنظر إليها على أنها متحيزة أو غير عادلة بحق المدعى عليهم من غير المواطنين أو من ذوي الانتماء العرقي غير الصربي.

ومع ذلك، فإننا ندرك جيدا ضرورة تحسين بعض جوانب الإجراءات الداخلية ذات الصلة. وعليه، فقد اضطلعنا على تقرير المدعي العام بعناية، ونشكر المدعي العام براميرتز وفريقه العامل على مساعدهما وأنشطة رصدهما المستمرين. وأود في ذلك السياق، أن أوجه انتباه المجلس إلى أنه من العبث الصارخ وغير المفهوم، أن يبلغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا المجلس قائلا:

"إن السلطات القضائية الصربية في حاجة إلى تجهيز عدد كبير من قضايا جرائم الحرب التي تشمل في الأغلب مواطنين صرب" (S/2015/342، المرفق الثاني، الفقرة ٥٢).

ودعت إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى وقف أو تقييد اختصاص القضاء الصربي لجرائم الحرب. وعُرض أمام البرلمان الأوروبي إجراء في ذلك الصدد، يتعارض مع الأهداف الرئيسية للقانون الجنائي الدولي المعاصر.

وينص قانون عام ٢٠٠٣ على الولاية القضائية لصربيا على كامل إقليم يوغوسلافيا السابقة، بغض النظر عن جنسية الجناة أو الضحايا. وقد استوجب ذلك الحكم ارتكاب بعض اللاجئين الذين التمسوا اللجوء في صربيا وحصلوا عليه جرائم الحرب، بالرغم من أن إقليم صربيا لم تنتشر فيه النزاعات المسلحة التي دارت في الفترة من عام ١٩٩١إلى عام ١٩٩٥. ونادرا ما تتاح للمدعي العام لجرائم الحرب في صربيا الفرصة لمحاكمة مواطني البلدان الأخرى. ولم تكن هناك محاكمات غيابية لجرائم الحرب في صربيا، ولا يُقدّم إلى العدالة أمام دائرة جرائم الحرب الصربية سوى مواطني البلدان الأخرى الموجودين في الإقليم الصربي، والذين لم توجّه إليهم الاتهامات من قبل بلدانهم فحسب. وأخيرا، يؤكد تقرير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى صربيا الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٥ أن ممارسة الولاية القضائية في قضية أحد المواطنين الكروات أمام المحكمة الصربية قد جرت وفقا لسائر القواعد العرفية للقانون الدولي، ووفقا للقانون المحلي الصربي.

ومع ذلك، يستمر اتخاذ الإجراءات في البرلمان الأوروبي. وتدعو الحجة الجديدة المعروضة على البرلمان في رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو، – بطريقة أود أن أضيف أنها تتسم باللامبالاة تماما – إلى إعطاء الأولوية لمبدأ التيقن القانوني للمواطنين الأوروبيين قياسا إلى المحاكمة على جرائم الحرب التي قد يخضعون لها في صربيا. وتؤيد حكومة بلدي تماما مبدأ التيقن القانوني لأولئك المواطنين. مع ذلك، وفي سياق التيقن نفسه، يجب أن يثق أولئك أيضا بأنه لن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبوها. ولم تكن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية أبدا في نطاق الاختصاص الحصري للدولة التي ارتُكبت في إقليمها تلك الجرائم. وقد تم التسليم بأن هؤلاء الأشخاص الذي يحاكَمون بموجب قوانين الأمم بوصفهم أحد شواغل المجتمع الدولي بأسره.

ويجب على جميع البلدان الناشئة عن يوغوسلافيا السابقة أن تحقق مع مرتكبي الفظائع ومقاضاتهم دون تمييز على أساس الأصل القومي أو العرقي للجناة أو الضحايا. وفي ذلك السياق، فقد تم الاعتراف في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٣ شباط/فبراير بالجرائم الخطيرة المتمثلة في القتل العمد والأعمال اللاإنسانية والمعاملة القاسية التي ارتكبتها القوات الحكومية الكرواتية بحق المواطنين من أصل صربي خلال عملية العاصفة في عام ١٩٩٥. وحتى الآن، لم تصدر كرواتيا سوى إدانة نهائية واحدة على جريمة حرب تمثلت في القتل العمد أثناء تلك العملية. وينبغي أن يأخذ البرلمان الأوروبي، فضلا عن المجلس، بهذه الحقيقة المؤسفة في الاعتبار. وعليه، فإن مواصلة تحسين التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب والتنفيذ الكامل للاتفاقات الثنائية على النحو المطلوب في تقرير المدعي العام، شرطان لا غنى عنهما لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة على الصعيد الإقليمي.

واسمحوا لي، سيدي، أن أتناول الآن قضية المتهم فوييسلاف شيشيلي، المتهم في لاهاي. وتشاطر صربيا جميع أولئك الذين يشعرون بالإحباط إزاء الإجراءات الطويلة وغير الفعالة لهذه المحاكمة. ونتفهم مشاعر ضحايا الجرائم المتهم بارتكابها هذا الزعيم السياسي، شيشيلي. وندين تلك الجرائم ونعرب عن أسفنا لارتكابها، فضلا عن تعاطفنا العميق مع الضحايا وأسرهم.

ومع ذلك، فإن المسؤولية الجنائية للمواطن الصربي لم تُحدد بعد، وافتراض البراءة في هذه القضية يجب أن يُحترم احتراماً كاملاً. ويساور الحكومة الصربية القلق إزاء العديد من جوانب هذه القضية المنفردة، ولا سيما فيما يتعلق باحترام حقوق المدعى عليه.

سلّم فوييسلاف شيشيلي نفسه إلى المحكمة طوعاً في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أي بعد أسبوع واحد من الإعلان عن لائحة التهم الموجهة إليه. وقد ظل ينتظر رهن الاحتجاز بدء المحاكمة أكثر من أربع سنوات. و لم يتقدم قطّ بطلب إلى الدائرة الابتدائية للإفراج المؤقت عنه وأعلن عدم رغبته في قبول ضمانات الحكومة فيما يتعلق بمعاملة من هذا القبيل. وقد اتسمت محاكمته بالعديد من المعضلات الإجرائية والاضطراب العام. وقد اختار المتهم التمثيل الذاتي. وعانى من نزاع مستمر مع أجهزة المحكمة، بلغ ذروته في الإضراب عن الطعام لمدة طويلة تعرّضت فيها حياته للخطر. وقد أدين بإهانة المحكمة ثلاث مرات. وأخيراً، رفض عرض قضية الدفاع. وأغلقت المحاكمة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، بعد مرور تسعة أعوام على تسليمه الطوعي. ولا يزال ينتظر الحكم الابتدائي بعد أكثر من ثلاث سنوات على ذلك – وهي حالة لم يسبق لها مثيل في الاجتهاد القضائي الحديث. ولو أن حالة كهذه مثلت أمام محكمة صربية، لما كان في وسعنا إلا أن نتخيل الصخب والاحتجاج اللذين سيُثاران في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لعدم احترام حقوق المتهمين.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في وقت أول إفراج مؤقت عن المتهم شيشيلي، والذي أتى من تلقاء نفسه لأسباب إنسانية ودون أي واجبات ملقاة على الحكومة الصربية، ناقش مجلس الأمن البيانات السياسية غير المقبولة التي أدلى بها. ولا تتشاطر حكومتي الأفكار السياسية لفوييسلاف شيشيلي وتشجب بياناته، ولكنها تحث المحكمة على اختتام قضيته. ولا يمكن لخطورة الاتهامات أن تقوض احترام حقوق الإنسان للمدعى عليه. وأدعو أعضاء مجلس الأمن إلى إيلاء جانب حقوق الإنسان في هذه القضية الاهتمام أيضاً، وليس للبيانات السياسية غير المقبولة التي أدلى بها المدعى عليه وحسب، وهي بالمناسبة تستهدف في أغلب الأحيان الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في صربيا وتوجهها المناصر لأوروبا.

وأود أن أؤكد مجدداً اهتمام بلدي بالحوار المقبل بشأن المسائل المتعلقة بمحفوظات محكمة يوغوسلافيا السابقة. كما نؤكد مجدداً طلبنا الإنساني السابق فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام وإمكانية أن يقضي الأشخاص المحكوم عليهم مدة العقوبة في صربيا كذلك، تحت رقابة دولية.

وبدلاً من الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جميع المسؤولين والموظفين المجدّين في عملهم بالمحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية على الجهود الدؤوبة التي يواصلون بذلها على الرغم من كل ما يواجهونه من تحديات وافتقارهم إلى الموارد. ويمكنهم دائماً التعويل على الدعم الكامل وغير المحدود للحكومة الصربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد مابونيزا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تولي ماليزيا رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه. واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ وفد ليتوانيا على العمل الممتاز الذي قام به خلال رئاسته في شهر

أيار/مايو. وأود أن أشكر القاضيين ميرون ويونسن والمدعيين العامين جالو وبراميرتز على الإحاطات الإعلامية التي أدلى بها كل منهم على حدة اليوم.

احتفل العالم بالذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا في العام الماضي في نيسان/أبريل ٢٠١٤، واحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام. ومع التقليص التدريجي للمحكمة، نعرب عن اعتقادنا بأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد اضطلعت بدور هام في مكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية، كنها أنتجت أيضاً مجموعة كبيرة من الاجتهادات القضائية، بما في ذلك تعاريف جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وأشكال المسؤولية، مثل المسؤولية العليا. والأهم من ذلك، أن المحكمة أثبتت أن الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا استهدفت التوتسي كفئة، وقضت أيضاً أن أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي تشكل إبادة جماعية إذا ارتكبت بقصد تدمير الفئة المستهدفة.

ونلاحظ مع الارتياح أنه منذ أن اتخذ بالإجماع القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن منع الإبادة الجماعية ومكافحتها، فالتقارير عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تستخدم المصطلحات الصحيحة، بما يتفق مع الاجتهاد القضائي الجاري للمحكمة، الذي يشير إلى مجموعة عرقية محددة كانت هدف إبادة جماعية في رواندا. وفي الواقع، وكما قلنا وكررنا في هذه القاعة، فإن عبارتي ”الإبادة الجماعية الرواندية“ و ”الإبادة الجماعية في رواندا“، اللتين يستخدمهما العديد من الجالسين حول هذه الطاولة، هما عبارتان أسيء استخدامهما للأسف على يد جميع أنواع المنكرين في محاولة لتشويش المجلس والعالم أجمع فيما يخص الفئة التي استهدفتها أعمال الإبادة الجماعية.

وفيما نتطلع إلى انتهاء دائرة الاستئناف من قضية بوتاري، التي تأخّرت من دون مبرر، نشير إلى أن ٩٣ فرداً من المتهمين بارتكاب إبادة جماعية كانوا في المقام الأول العقول المدبرة لهذه الجريمة، فضلاً عن القادة الوطنيين والمحليين الذين لم تصل إليهم يد العدالة الرواندية، لأنهم كانوا هاربين دوليين. ونأسف، على أي حال، لأن تسعة هاربين لا يزالون مطلقي السراح ونكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء، ولا سيما تلك الموجودة في منطقتنا، إلى التعاون في إلقاء القبض على جميع من تبقى من الفارين من العدالة بسبب الإبادة الجماعية، وفقاً لما جاء في القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤).

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الهاربين يضمّون فيما بينهم فيليسيان كابوغا أحد أساطين المال، الذي يقدّم صهره بولين مورابي الدعم المالي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي حركة نشرت إيديولوجية الإبادة الجماعية وشاركت في أنشطة ذات صلة بها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنظر إلى الأدلة المادية التي كشفها مؤخراً فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، نأمل إدراج اسمه في القريب العاجل، فضلاً عن آخرين غيره، في قائمة الأمم المتحدة للجزاءات كما طلب بلدي.

وفيما يتعلق برصد القضايا الأربع المحالة إلى المحاكم الوطنية، نأسف لأن التقرير قيد الاستعراض (S/2015/340، الضميمة) والبيانات الشفوية التي قدمت بعد ظهر اليوم لا توفر ما يكفي من التفاصيل عن حالة تلك القضايا. وفي حين أن الإجراءات في اثنتين من القضايا المحالة إلى رواندا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ كانت متقدمة بصورة حسنة، نشعر بقلق بالغ حيال التأخيرات التي تواجهها التحقيقات في القضيتين المحالتين إلى فرنسا في عام ٢٠٠٧، وهما قضيتا وينسيسلاس مونييشياكا ولوران بوسيباروتا. وندعو السلطات الفرنسية إلى الإسراع في التحقيقات والإجراءات في كلتا القضيتين.

وقد أعربت رواندا، في كثير من المناسبات، عن رأيها بأن محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على الرغم من أنها من ممتلكات الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون موجودة في رواندا بمجرد انتهاء ولاية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. والواقع أن سجلات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تشكل جزءاً لا يتجزأ من التاريخ الرواندي، وهي بالغة الأهمية للحفاظ على ذكرى الإبادة الجماعية وسوف تؤدي دوراً حاسماً في الحفاظ على الأجيال الحالية والمقبلة من إنكار الإبادة الجماعية وتحريفها. ونأمل أن يفهم جميع المعنيين طلبنا ويعملوا وفقاً لذلك.

وأود أن أختتم بالتذكير بأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. ومثل الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا، واجهت الجهود الرامية إلى التصدي للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا مشاكل مماثلة، تتعلق بشكل رئيسي بتأخر العدالة وآفة إنكار الإبادة الجماعية. ومع ذلك، فإننا نشيد بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين على الجهود المستمرة من أجل العدالة والمساءلة عن أعمال الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، ونأمل أن تُنجَزَ كل الإجراءات القانونية في القريب العاجل لتمكين الضحايا من طي صفحة هذه الفترة المظلمة من تاريخهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨|٠٠.